



PROVISIONAL
A/32/V.15
30 September 1977
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)
ثم : السيد ندونغ (غابون)
نائب الرئيس ()

— اقرار جدول أعمال الدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده :
التقرير الثاني للمكتب [٨] (تابع)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمة من :

السيد مولينا - أورانتيس (غواتيمالا)
.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية
لللكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع
نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي
لقبول التصحيحات سيكون ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧
فيرجو، من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72085/A

(أ)

خطاب سعادة السيد داتوك حسين عون ، رئيس وزراء ماليزيا

مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد د و غرسورين (منغوليا)

السيدة ماركوس (الفلبين)

السيد مونتييس (الأرجنتين)

السيد باترسون (جامايكا)

السيد أغوستسون (آيسلندا)

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنوده: التقرير الثاني للمكتب (A/32/250/Add.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): في الفقرة (أ) من التقرير توصي هيئة المكتب بادراج بند بعنوان " تعميق وتدعيم الانفراج الدولي والوقاية من خطر الحرب النووية " على جدول أعمال الدورة الحالية . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة وافقت على ادراج هذا البند على جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): يوصي المكتب باحالة الفقرة ١ (ب) الى اللجنة الأولى . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ننتقل الآن الى الفقرة الثانية من التقرير . يوصي المكتب بادراج بند بعنوان " مسألة تكوين أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة " على جدول الأعمال ، واحالته الى اللجنة السياسية الخاصة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصيات ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): سيخطر رؤساء اللجان الرئيسية على الفور بالقرارات التي اتخذتها الجمعية الآن .

السيد مولينا - أورانتيس (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ،

ان وفد غواتيمالا لا يتقدم لكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، ونحن على ثقة من أن صفاتكم كرجل دبلوماسي ، وخبرتكم ومعرفتكم للمشاكل الدولية ، وكذلك اخلاصكم الذي أكدتموه نحو المثل العليا للامم المتحدة ، كل هذا سوف يلعب دورا مهما في تطور مداواتنا ، وسوف تساهم في المحافظة على التوازن الدقيق في التوفيق بين القرارات التي سوف تتخذها الدورة الثانية والثلاثين .

ان وفد غواتيمالا يود أيضا أن يعرب عن امتنانه لسفير هاملتون شيرلي اميرا سنغ على الأعمال الهائلة التي أنجزها وذلك بإدارته لأعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان وفد بلادي يود أيضا أن يحيي بصورة ودية العضوين الجديدين في منظمة الأمم المتحدة ، وهما فييت نام ، وجيبوتي ، واننا نرحب بهما داخل منظمنا العالمية ، كما نقدم لهما كل تعاون بما سيساهم في تحقيق الأهداف التي نسعى اليها في هذا المحفل العالمي .

ومن دواعي الارتياح لوفد بلادي ان يعرب عن تقديره للأعمال التي قام بها السيد كورت فالد هايم الامين العام للأمم المتحدة الذي تشرفنا باستقباله في بلادنا منذ شهور قليلة ، وكذلك للجهود التي لا تكل التي يبذلها من أجل الحفاظ على السلم العالمي ومن أجل مزيد من دعم الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في هذا المجال . ونيابة عن الوفد الذي رأسه ، فاني أكرر هنا تعبيرنا عن تأييدنا الكامل للجهود والمبادرات التي يقوم بها من أجل الحفاظ على السلم العالمي وتعزيز المهمة التي أوكلتها اليه الأمم المتحدة .

والآن سوف أعالج العديد من المسائل التي تعتبر على قدر كبير من الاهمية بالنسبة لوفد بلادي ، والتي سوف تدرسها الجمعية العامة في دورتها الحالية .

فيما يتعلق بحقوق الانسان ، فقد شهدنا وتأكدنا في هذه الجمعية ان هناك أهمية ذات أولوية لحقوق الانسان منذ التوقيع على الميثاق في سان فرانسيسكو ، وهو ما يشكل واحدا من المقاصد الاساسية للامم المتحدة ، ومن الطبيعي اننا نعبر عن هذا الاهتمام في العصر الذي نوجد فيه ، وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الملموس ، فان البشرية ما تزال تعاني من موجه متزايدة من العنف الشديد ، ولأشكال من الكفاح المدني والدولي حيث نجد أن الانسان يقف عاجزا عن الدفاع عن نفسه .

اننا بصفتنا ممثلين للشعوب يكفي أن نبرر في هذا المحفل التطلعات الاجتماعية بأنه لا ينبغي أن يتعرض البشر لاساءات من حكوماتهم أو لهجمات ارهابية . و بصفتنا ممثلين لحكوماتنا فيجب أن تتجسد تطلعاتنا في اتخاذ اجراءات تهدف الى تقوية وانماء الوثائق القانونية والمؤسسات اللازمة لمنع انتهاك حقوق الانسان ، ولضمان ممارسة هذه الحقوق بصورة فعالة .

ويجب أن نضمن أمن الفرد في مواجهة سوء استغلال السلطة من قبل الدولة ، كما يجب أن نضمن للفرد الرفاهية اللازمة لحياة كريمة ، ومفيدة ، كما نحمي الانسان أيضا من الاعمال الوحشية للارهاب التي تسيء الى الكرامة الانسانية بصفته كمواطن أو موظف في الحكومة أو ممثل دبلوماسي بهدف تحقيق اغراض سياسية . ان العنف وعدم احترام حقوق الانسان انما هما نتيجة لتفاعل انحراف القوى الاجتماعية التي يجب مكافحتها .

ان اجراءات المجتمع الدولي يجب أن تتجه بشدة والوقاية من العنف مهما كان مصدر هذا العنف ودافعه . ويجب أيضا ان نحمي الأفراد في مواجهة سوء استخدام السلطة من قبل الحكام ، وأن نضمن أولئك في مواجهة الارهاب . هذه هي وجهات النظر المختلفة لنفس المرض الذي تعانسي منه الانسانية ألا وهو العنف .

ان حكومة غواتيمالا قد اشتركت بصورة ايجابية في الجهود التي بذلتها الامم المتحدة ، والتي بلغت ذروتها مؤخرا بالنسبة لاعداد بيان الحقوق والحريات الاساسية للانسان الذي وقع في باريس في عام ١٩٤٨ وكذلك العهدان المكملان له .

ان دستور غواتيمالا يكفل حقوقا اجتماعية للانسان واسعة النطاق . وقد أخذ ذلك أيضا في الاعتبار في نظمنا القانونية .

ان حكومة بلادي قد وقّعت اتفاقية حقوق الانسان فيما بين البلدان الامريكية والتي تعترف بعهد سان خوسيه ، وقد اشتركتنا في اعداد هذه الاتفاقية التي تقر اقامة أجهزة فعالة لحماية مراعاة هذه الحقوق على الصعيد الاقليمي . ان هذه الاتفاقية قد عرضت للموافقة على مختلف الأجهزة المؤسسة الداخلية من اجل التصديق عليها على وجه السرعة .

ان حكومة غواتيمالا طالما اعتقدت في كل الاوقات ان ضمان وحماية الحقوق الاساسية للانسان

يمكن أن يتحقق بالاتفاقيات الدولية العالمية والاقليمية على السواء . ان الأعمال أو الضغوط من جانب واحد مهما كانت دوافعها تعتبر دائما أنواعا من التدخل الذى يجب حظره في العلاقات بين الدول .

ومنذ أكثر من ٢٥ عاما ، فان حكومة غواتيمالا كانت تؤيد اقامة مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان الذى يكلف بأن يعد الاجراءات والتدابير اللازمة لحماية وضمن احترام حقوق الانسان . ان حكومة بلادى ماتزال مقتنعة بأن اقامة مثل هذا المنصب المسؤول لحماية حقوق الانسان سيكون وسيلة كافية لسد الشفرة الحالية ، ويشعر البعض بأنه يمكن أن يكون هناك موظفا يتولى هذه المهمة دون تحيز ، حيث ان الانتهاك قد يتخذ صورة معممة في بعض المناطق . وختاما ، فان وفد غواتيمالا سوف يؤيد المقترحات التي تهدف الى اقامة منصب للمندوب السامي لحقوق الانسان .

وفي مجال التعاون الدولي ، فمن العناصر التي تهم الامم المتحدة بشكل أكبر ، وهذا أحد المجالات التي تهمنا ، فان وفد غواتيمالا قد أعرب عن قلقه لأن الأهداف والاغراض التي يرمي اليها العقد الثاني للتنمية للامم المتحدة لم تتحقق بصفة كاملة ، اى اننا لم ننجح في اعداد السياسة العامة للتعاون بين الدول بحيث تكون وسيلة اجبارية في التوصل الى الاستقرار العالمي . ان التعاون الدولي يصبح ضروريا اكثر من اى وقت مضى وان التعايش في مجتمع من الشعوب التي تحاول أن ترسي السلم أثناء غياب المنازعات أمر صعب جدا ، ذلك لأن الأمن المنشود سيتعرض للخطر طالما يعيش ثلثا شعوب العالم في حالة من العجز الشديد . ان القضاء على ويلات هذا العجز يجب أن يكون من الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها الامم المتحدة . ان هناك ضرورة ملحة على الصعيد العالمي لأن نقضي على هذه الآفات ، ويجب أن نقوم بعمل متضافر من قبل الامم المتحدة . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بمهام اكثر نبلا ، وأكثر أملا من أن تعطى دفعة للتنمية ، حيث اننا نعيش في عالم متحرك ، ويفضل تداخل الاتصالات بسبب تقدم العلم والتكنولوجيا ، ولهذا لا نستطيع ان نظل غير مكترثين بتخلف عدد من الدول لأن ذلك يحدث حالات فيها خطر على الجميع . وتصبح التنمية متجاوزة الحدود والعقائد هدفا يجب علينا تحقيقه في أقرب وقت .

ان وفد غواتيمالا يعتبر أنه يجدر بنا أن نقول بضع كلمات حول مؤتمر الامم المتحدة للصندوق المشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية الذي عقد هذا العام ، اننا كبلد نام ، نضع آمالا كبيرة في تلك الجهود . ان المؤتمر يعتبر صلة من الصلات في العلاقات الدولية التي لا تثير الاهتمام الذي تستحقه رغم أن ذلك كان أول مؤتمر تعقده الامم المتحدة للتفاوض على وثيقة جديدة تكون جزءا حيويا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

الواقع ان الصندوق المشترك ليس شكلا جديدا ، ان انه يهدف فقط الى ايجاد وحسن نفاذ الاتفاقيات الدولية بشأن السلع الاساسية . أن الشيء الجديد في هذا الصندوق هو الفكرة في ان توجد في هذه الاخيرة عملية تمويل دولية لدعم وزيادة الاتفاقات بشأن التجارة .

وانه لمن المؤسف حقا أن ذلك المؤتمر لم يحقق قرارات ملموسة في هذا الموضوع الهام ؛ ولا حتى بشأن المسائل المبدئية . ومع ذلك فيجب أن يكون لدينا الامل في أن تستمر المفاوضات حول الصندوق المشترك ، ان انه بالنسبة للبلدان النامية ، فان هذا الصندوق ما يزال عنصرا اساسيا للاصلاح الاقتصادي العالمي المنشود الذي لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك .

ان وفد بلادي يتقرب بشيء من التفاؤل أن يعقد مؤتمر الامم المتحدة بشأن التعاون التقني بين البلدان النامية الذي سيعقد في مطلع العام المقبل ، نظرا الى أنه سيكون محفلا مناسباً ، يمكن فيه للبلدان النامية أن تشترك بقدراتها وخبراتها معا .

ومع ذلك يتعين على البلدان الصناعية دون شك ، الا تتأخر عن العمل على زيادة مساهمتها في التنمية ، وفي ان تدخل تعديلات جوهرية على النظام الدولي . هذا هو المفزى الحقيقي للتكافل بين الامم وهو من القواعد الاساسية للسلم العالمي .

وفي اطار التعاون الدولي للتنمية ، فان وفد غواتيمالا يرى من الضروري تأييد انشاء الصندوق المشترك للتنمية الزراعية ، الذي ينطوى على قدر كبير من الاهمية لزيادة الانتاج الزراعي في العالم . هذا الصندوق مشروع سوف تشترك فيه كل البلدان الصناعية ، وكذلك جميع البلدان النامية بما يحقق الاهداف المحددة الهامة التي تؤدي الى التحسن العام في النشاطات الريفية في العالم .

ويعتبر وفد بلادى أنه من الضروري ، تحقيقاً لأهداف التنمية ، ان توجد الظروف الاساسية المواتية ، التي تشجع على هذا في كافة المجالات ، بما يسعى الى ايجاد التوازن في المبادلات التجارية الدولية - وتحقيقاً لذلك ، يتعين على البلاد المتقدمة ان تطبق وان تحسن وأن توسع نطاق النظام المعمم للافضليات التعريفية بغير تمييز بين البلدان النامية .

وانه لمن واجب جميع الدول ، دون شك ، ان تتعاون فيما بينها ، وذلك تحقيقاً لاستقرار اسعار الصادرات من البلدان النامية بالمقارنة باسعار الواردات ، وذلك ضماناً لان تكون العلاقات التجارية عادلة ومنصفة ، بحيث يمكن للاسعار المذكورة ان تكون مجزية بالنسبة للمنتجين وان تكون معقولة بالنسبة للمستهلكين بحيث نضمن التوسع المنتظم للاقتصاد العالمي .

ويجب أن نقول بوضوح ، ان التعاون الدولي من أجل التنمية ، انما هو هدف وواجب مشترك بين جميع البلدان . وانه يتعين على الجميع أن يساهموا في تحقيق هذا الهدف ، وأن يساهموا في الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التقدم الاقصادى والاجتماعى دون أية شروط تؤدى الى المساس بالسيادة .

ان وفد غواتيمالا يعترف بأن اعضاء الامم المتحدة تتعاون بصورة فعالة وبطرق شتى في تكثيف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان . ومن أهم الانظمة في هذا الصدد ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وتعتبر حكومتى انه يتعين علينا ان ندعم الموارد خاصة فيما يتعلق بالبلدان الصناعية ، حتى يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ان ينجح في تحقيق الاهداف الضرورية لاكثر الأمم فقرا .

وفيما يتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة لقانون البحار ، فان حكومة غواتيمالا تأسف لبطء المفاوضات التي جرت حتى الان ، والتي لم تسمح بعد بالتغلب على العراقيل التي تحول دون اعداد وثيقة دولية تتمشى مع الاهداف التي ننشدها .

ان وفد غواتيمالا انما يعرب عن تمنياته الصادقة في أن تبذل الحكومات في الدورات المقبلة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار اكبر قدر من الجهود ، وذلك سعياً لاعداد الوثيقة العالمية التي تسمح اخيراً بتنظيم مجال ينطوى على اهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل الانسانية .

ان حكومة غواتيمالا تسعى جاهدة لاقامة الاجهزة الضرورية للاسراع في عملية التنمية المتكاملة لشعبها ، وذلك في جو من السلم ، وباحترام تام لحقوق الانسان في اطار الحرية والرفاهية وممارسة الديمقراطية . وتدرك حكومتي تماما أن رفع مستوى المعيشة لشعب غواتيمالا ، انما يتوقف بصفة رئيسية على جهودنا الذاتية . ولكننا نعتزف أيضا بأن هناك أهمية كبيرة تكمن في التعاون الدولي في اطار الاستراتيجية العالمية للتنمية .

ومنذ الزلزال الذي تعرضت له بلادي في ٤ من شباط/فبراير ١٩٧٦ ، فان حكومتي تبذل جهودا ضخمة للاسراع في عملية اعادة البناء والتعمير الوطني ، لكن دون أن تهمل في تطبيق بعض المشروعات التي تدخل في اطار خطة انمائية عضوية ، وذلك وفقا للشعار الذي رفعه رئيس غواتيمالا الجنرال كجيل ايوجينيو بوجيرو كهدف ، وهو اعادة البناء دون توقف الانتاج .

وقد قدم المجتمع الدولي لحكومتي مساعدته الكثيرة في هذه المهمة الشاقة لاعادة البناء في مختلف المناطق التي عانت من الزلزال . واننا نود هنا مرة اخرى أن نعرب عن شكرنا للمجتمع الدولي على التعاون السخي من جانبه ، وذلك في اطار هذه المنظمة الدولية . ان حكومتي تكرر تأييدها لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها ، خاصة للمبادئ المتعلقة بالتعايش المتناسق بين الدول في ظل السيادة والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل والتقييد بالالتزامات الدولية وتعزيز العدالة الدولية الاجتماعية ، والتعاون الدولي من أجل التنمية .

وطوال تاريخ بلادي ، فانها مازال تؤمن بالوسائل السلمية لحل المنازعات بين الأمم ، ولقد أعلننا ذلك واكدناه في علاقاتنا الثنائية ، كما اننا دافعنا عن هذا المبدأ على المستوى الدولي .

وان غواتيمالا التي اشتركت بصورة فعالة في الأمم المتحدة منذ انشائها سوف تستمر في الاضطلاع بدورها حتى يمكن للمنظمة العالمية أن تحقق الأهداف والمقاصد التي حددتها لنفسها منذ انشائها ، واننا نحترم المبادئ التي استوحيت من المنظمة منذ انشائها .

ومع ذلك ، فان حكومتي تشعر بالقلق لانه مازال توجد بين اعضاء منظمة الأمم المتحدة التي تتكون من الدول المحبة للسلم ، وبعد ٣٢ عاما من انشائها ، مازال توجد حالات حادة من الصراع توجد بها يؤر للتوتر في المناطق المختلفة من عالمنا وتهدد استقرار السلم في عالم يتزايد تكافله في السراء والضراء .

ويجب ان نعترف مع ذلك بالنجاح الذي احرزته الامم المتحدة التي تفادت ان يتحول العديد من المنازعات الكامنة الى التفجر الحقيقي فعلا ، وذلك بفضل التعايش السلمي الدولي ، ولكن لا يجب الانياأس لاننا لم نحرز النجاح المنشود في بعض المجالات الاخرى ، التي بكل أسف ، ماتزال حرجة ودقيقة ؛ ويجب أن نبقى على ايماننا بأنه سيتم التوصل بحسن النية وبروح التضحيات الى الحلول العادلة والمرضية .

ان وفد غواتيمالا يود ان يعرب عن ارتياحه وأن يكرر هنا مرة اخرى تأييده وتضامنه مع شعب بنما بسبب الاتفاق الذي وقع مؤخرا مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن القناة التي تربط بين المحيطين (قناة بنما) والتي تتمشى مع تطلعات الشعب الشقيق في الحصول على مركز أفضل بالنسبة بهذا الممر المائي الهام الذي يشكل جزءا من اقليمه الوطني . واننا نهنيء الطرفين المتعاقدين على التفاهم والطريقة التوفيقية التي افضت الى النجاح في حسم مسألة طال عليها الأمد وذات اهتمام قارى خاص .

ان مثل قناة بنما يؤكد لنا مرة اخرى انه يفضل حسن النوايا ، وفي اطار روح التضحية المتبادلة بين الأطراف المتنازعة ، يمكن التوصل الى صيغ توفيقية تكفل علاقات السلم ، وبالتالي علاقات الصداقة والتعاون بين الشعوب .

واننا نعرب عن أملنا في أن يتم اقرار الاتفاق الذي وقع عن طريق الاجهزة الدستورية التابعة لكل من البلدين .

وقد تم بفضل المفاوضات المثمرة القضاء على المشكلة الحيوية المتعلقة بقناة بنما . لكن ماتزال في القارة الامريكية بعض البؤر الاستعمارية مثل بيليز في غواتيمالا ، ومالفيانس في الارجنتين ومثلما هو الحال بالنسبة لجبل طارق في اسبانيا الذي مايزال يشكل عطيات اغتصاب بريطانية للاراضي المنتزعة من دول ذات سيادة في زمن التوسع الامبريالي .

وعندما دخلت غواتيمالا في منظمة الامم المتحدة منذ اكثر من ثلاثين عاما فان حكومتنا كان هناك امامها على الصعيد الدولي حل متوقع لمطالبتها بالسيطرة على اقليم بيليز الغواتيمالي . واننا نضع أملنا في هذه المنظمة الدولية في التوصل الى اتفاق منصف وعادل . ولاكثر من قرن كامل قد منا عينا هذه المطالب الى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للسيادة

على الاقليم الذى تحتله تلك الدولة العظمى . ان حكومتى على أية حال قد أبدت تحفظها الواضح والقاطع على هذا الموضوع داخل هذه المنظمة .

وفي عدة مناسبات اثناء وطوال ٣٢ عاما منذ انضمامنا للمنظمة فان حكومة بلادى من هذا المنبر قد عرضت كافة الخلفيات التاريخية وأساس المطالب العادلة لشعب غواتيمالا للسيطرة على اقليم ينتمي اليه شرعا وحرم منه بالقوة .

ان قضية بيليز ليست قضية منعزلة ، فهي شكل من أشكال الاحتلال البريطاني في وسط الاراضي الامريكية ، وذلك خلال القرن الماضي ، وفي مواجهة امكانية بناء قناة تربط بين المحيطين على هذا الاقليم ، مما دعا الدولة الامبريالية الى ضم اجزاء من اقليم هندوراس ، ونيكاراغوا ، وكوستاريكا ، وهي الاجزاء التي أعيدت بعد ذلك للدول ذات السيادة بسبب ضغط الظروف الدولية . وفي نفس الوقت أى في عام ١٨٥٩ عندما تجاوز الاحتلال البريطاني لبيليز الحدود المتفق عليها ، وانتشر جنوبا الى الجنوب الى اراضي كانت خاضعة للسيادة المطلقة لغواتيمالا . وفي أعقاب هذا الاحتلال الجديد ، ووضع الحدود الجديدة ظهر هذا النزاع الاقليمي الذى ما يزال قائما بين الحكومتين حتى أيامنا هذه .

ومرور السنين ، تزايد عدد السكان بسبب مجيء الناس من اماكن مختلفة ، انضموا الى العائلات الغواتيمالية التي تعيش هناك . ان حكومتى تدرك المصالح والتطلعات المشروعة للسكان المحليين الذين نماوا في بيليز . ونحن نرى أنه يجب احترام هؤلاء السكان وان يوضعوا في الاعتبار في أى حل لهذا النزاع الذى يمكن التوصل اليه بين غواتيمالا والمملكة المتحدة .

وفي ظل هذا الاطار السياسي ووفقا للاهداف الاساسية للامم المتحدة فان حكومتى قد أجرت المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، وقد تم تكثيف هذه المفاوضات خلال الاعوام الماضية توصلا لصيغة توفيقية ترضي الأطراف المعنية ، وفي نفس الوقت تحقق الحقوق والمصالح الحيوية لغواتيمالا وللسكان بيليز الموجودين حاليا تحت المسؤولية الاستعمارية لبريطانيا العظمى .

وفي المفاوضات التي جرت بين الحكومتين تم احراز تقدم كبير ، وعلى الرغم من أن هناك بعض الخلافات التي ما تزال قائمة بين الطرفين ، الا اننا على ثقة من ان المفاوضات سوف تؤدى قريبا الى حل عادل ومشرف يرضي الجميع .

ان المثال الذى أعطاه مؤخرا الاتفاق بين الولايات المتحدة و بنما حول قناة بنما — وهي مشكلة كانت تبدو من أصعب المشاكل حلا ، يؤكد لنا ان المنازعات بين الدول مهما بلغت درجة تعقيدها فانه يمكن حلها بالطرق السلمية .

وهذا يدعونا الى أن نأمل بشيء من التفاؤل ان المشاكل الثلاث وهي بيليز وماليناس وجبل طارق — سوف تصل الى حل سريع عن طريق الحوار والاعتراف بعدالة مطالبهم الاساسية .

وفيما يتعلق بغواتيمالا ، فان حكومتى تؤكد هنا انها على استعداد كامل لمواصلة المفاوضات مع بريطانيا العظمى وذلك حتى نتوصل في المستقبل القريب الى حل نهائي بشأن بيليز . ونحن على ثقة من أن نفس روح التفاهم والانصاف سوف توجد لدى طرف التفاوض الآخر بحيث نتفادى أى موقف للتوتر اذا ما حرمت أمة من آمالها في العدالة من أجل مطالبها المشروعة .

ونأمل أيضا أن عملية المفاوضات هذه التي يبدوانها قد بدأت بصورة جادة لن تؤثر عليها الضغوط من قبل بلاد غريبة عن النزاع والتي بدلا من ان تساهم في حل هذه المشكلة قد تزيد من حدة تعقيدها .

وعلى غرار مسألة قناة بنما نعتقد ان المجتمع الدولي يعيش في فترة مواتية للحلول بالتفاوض واننا لنعلق امنا على ان يتم ذلك عن طريق الحوار والتفهم للتخفيف من حدة التوتر والتوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط ، كي نتوصل الى سلم يستند الى تعايش بشري واخاء وتوفيق بين المصالح لجميع شعوب المنطقة .

وفيما يتعلق باعادة توحيد كوريا . فان هذه المشكلة ما تزال معلقة ويجب تسويتها بالوسائل السلمية . ولهذا الغرض فان وفد بلادى يعتبر انه من المستصوب انه يتعين على كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ان تستأنفا الحوار الذى توقف الآن ، وذلك تحقيقا لسلم دائم على شبه الجزيرة الكورية ، ان يمكن للبلدين ان يتوصلا الى معاهدة عدم اعتداء وفضلا عن ذلك ، كاجراء انتقالي ، يمكن لدولتي كوريا ان تقبلا كعضوين في الامم المتحدة وفقا لمبدأ العالمية الذى تأكد بميثاق المنظمة ذاتها .

ان وفد غواتيمالا قد عبر مرارا وتكرارا في هذه الجمعية ، ونفعل ذلك مرة اخرى الآن عن ادانة الممارسة الخاصة بالفصل العنصرى وغيرها من سياسات الفصل والتمييز التي تساهم في الابقاء على موقف متفجر في جنوب افريقيا . ونحن على ثقة من أن مشاكل روديسيا ، وناميبيا يمكن ان تحل بالوسائل السلمية المتاحة في اطار القانون الدولي ، وذلك لضمان حقوق الانسان لجماهير الشعب العريضة المعزولة الآن في تلك الاقاليم .

ان التعقيبات التي ابديتها حول بعض المشاكل المعروضة على الامم المتحدة للنظر فيها والتي تركز حولها النشاط المكثف توملا لأفضل الحلول . يؤكد أن بلادى تحترم بدقة المبادئ والأهداف والأغراض التي وردت في ميثاق سان فرانسيسكو ، كاليفورنيا في عام ١٩٤٥ ، وتدل على رغبتنا في تطبيق هذه المبادئ دون تفسيرات سياسية يكون من شأنها تشويه هذه المبادئ وايجاد اخطار كبيرة للسلم والأمن الدوليين ، والسيادة والاستقلال ، والسلامة الاقليمية للدول الأعضاء ونحن نعرب عن آمالنا الصادقة في الوفاء بمقاصد منظماتنا في هذه الدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

خطاب سعادة السيد داتوك حسين عون ، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ستستمع الجمعية الآن الى كلمة السيد رئيس وزراء

ماليزيا .

اصطحب السيد داتوك حسين عون ، رئيس وزراء ماليزيا الى داخل قاعة الجمعية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) ويسعدني ان أرحب بسعادة داتوك حسين عون ،

وأن ادعوه لالقاء كلمته في الجمعية العامة .

السيد داتوك حسين عون (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي أولاً وقبل

كل شيء ، ان أتوجه بالتهنئة للسيد لزار موجسوف ، ممثل يوغوسلافيا ، بمناسبة انتخابه رئيساً لهذه الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان ماليزيا تكّن كل تقدير عميق ليوغوسلافيا خاصة لكونها عضوا مؤسساً في حركة عدم الانحياز التي تعتبر ماليزيا عضواً فيها ، وكذلك من اجل جهودها السابقة في تعزيز السلم العالمي وحسن النية . ولهذا ، فان انتخابكم ، ياسياداة الرئيس ، يعتبر تعبيراً عن احترامنا وتقديرنا لبلادكم العظيمة . وما من شك في ان خبرتكم ومهارتكم ستكون ذات قيمة بالغة في مناقشات هذه الجمعية العامة ، وان بلادى ستتعاون معكم كل التعاون .

أما بالنسبة لسعادة السفير اميراسنغ ممثل سرى لانكا ، فانني أود ان أعرب عن شكرى على الطريقة البارة التي تحمل بها واجباته ومسؤولياته كرئيس للدورة العادية والثلاثين للجمعية العامة .

أما لسعادة السيد كورت فالدهايم فقد أحسن صنعا في عمله بالأمم المتحدة ، وقد بذل جهودا دؤوبة لتحقيق الأغراض والأهداف التي تسعى اليها هذه المنظمة العالمية الكبيرة . ويسعدنا أنه قد وافق على الاستمرار في الخدمة ، ونتمنى له كل نجاح في عمله .

ان الامم المتحدة قد أثريت بانضمام عضوين جديدين وان ماليزيا لترحب بانضمام جمهورية جيبوتي الى المنظمة ، وتتطلع الى العمل معها داخل الامم المتحدة وخارجها .

كما ترحب ماليزيا أيضا بانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية لهذه الاسرة الكبيرة من الأمم ، وان بلدنا متجاورتان ، وان ماليزيا لعلى ثقة من أن العلاقات الودية التي قامت بالفعل بين البلدين ستتدعم وتقوى ، ونأمل ان تكون هناك اتصالات وتعاون أوثق وأوطد بين بلدنا .

لقد حققت الامم المتحدة خلال السنوات الماضية نجاحا كبيرا بالنسبة لسياسة تصفية الاستعمار ، الا ان هناك ، على الرغم من ذلك ، عددا من المناطق في العالم التي ماتزال تتطلع الى تطبيق وتنفيذ هذه السياسة . ان ماليزيا ستواصل تنفيذ هذه السياسة .

وفي ميادين أخرى تعدد الامم المتحدة غير ذات فعالية ؛ وقراراتها ونداءاتها قد اغفلت . واسرائيل مثال على ذلك . فلن يكون هناك اطلاقا سلم أو استقرار في الشرق الأوسط حتى تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي التي استولت عليها من البلدان العربية ، والى حين ان توافق على انشاء وطن قومي للفلسطينيين . ان ماليزيا تؤيد كل التأييد عقد مؤتمر جنيف على الفور لحل المشاكل القائمة في الشرق الأوسط . ونظرا لأن الفلسطينيين مضارين أيضا فينبغي ان تحضر هذا المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية التي نعتبرها ممثلا لهم .

والجنوب الأفريقي ، مثال آخر ، ان غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة لن تسمح أبدا ، ولن تسكت على القمع الاستعماري ، وعلى العنصرية ، والفصل العنصري . ان ما يحدث الآن في ذلك الجزء من العالم كرهه وسفيض الى حد أن الموقف سينفجر في أى وقت الآن . سينفجر في صورة انفجار عنيف قد يشمل جزءا كبيرا من القارة الافريقية . ومن الضروري اتخاذ اجراءات وحلول فورية قبل فوات الأوان .

وفي الجزء الذي انتهي اليه من العالم ، ألا وهو جنوب شرقي آسيا ، هناك بعض البلدان في هذه المنطقة من بينها ماليزيا بدأت تتعلم ان تعمل معا من أجل المنفعة المتبادلة ، ونؤمن بالتعاون الاقليمي ، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والثقافية . وفي خلال هذه العملية فاننا حققنا قدرا من السلم والاستقرار .

لقد تمكننا من تكريس كل جهودنا وطاقاتنا من أجل تنمية اقتصاد بلادنا . وفي الجزء الذى أنتهي اليه من العالم كانت هذه تجربة عظيمة للتعاون ، وقد برهنت على جدواها وقيمتها . ورغم انها تبعد عن المثالية والنموذجية ، الا أننا عقدنا العزم - ونحن لدينا الصبر الكافي - على المضي في هذه التجربة حتى نحقق مزيدا من التقدم .

ان ماليزيا تؤمن كل الايمان بأنه لا يمكن تحقيق أى نمو في اقتصاديات أو تطوير أى بلد من البلاد قبل تحقيق السلام والاستقرار . ان التنافس بين الدول الكبرى قد أثر تأثيرا ضارا على الجزء الذى ننتمي اليه من العالم ، وهذا التنافس لن يؤدي الا الى الدمار والبيؤس بالنسبة للدول الصغيرة ، ولتلافي ذلك فقد اقترحت ماليزيا اقامة منطقة سلام ، حرة ، ومحايدة في جنوب شرقي آسيا ، تخلو من أى تدخل بأى شكل من الأشكال من القوى الخارجية . ان ماليزيا تحتاج الى مساندة ودعم جميع الدول في الأمم المتحدة خاصة القوى الكبرى من أجل تحويل هذا المفهوم الى حقيقة .

تكاد كل الدول النامية أن تكون منتجة للسلع الأساسية ، وهذه السلع ضرورية بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا . ومن ناحية أخرى فان الدول النامية تعتمد على الدول المتقدمة صناعيا من أجل مدها بالأجهزة والمعدات والسلع المصنعة ، وعلى ذلك فهاتان المجموعتان من الدول تعتمدان على بعضهما البعض من أجل معيشتهم ومصالحهما . ولسوء الحظ فان الاتجاه كان دائما الى شراء منتجات الدول النامية بأسعار أقل . بينما تطلب الدول الصناعية أسعارا عالية لسلعها وبضائعها .

ان هذه الحالة لا يمكن أن تستمر ، ومن الواضح أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يحل محل النظام القائم الذى لا يقوم على العدل أو المساواة . وقد كانت هذه الموضوعات موضع كثير من التفكير والدراسة ، وان البرنامج المتكامل لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة بشأن السلع يستحق كل تأييد ولذلك ينبغي على الجمعية العامة أن تضمن تنفيذ هذا البرنامج بسرعة فائقة . وبينما ينبغي على الأمم المتحدة أن تهتم اهتماما كبيرا بالمسائل المتعلقة بالحرب والسلام ، فانها يجب أن تهتم أيضا بالمسائل المتعلقة بالاقتصاد العالمى التى قد تؤدى الى الفوضى والى الصراعات فى العالم .

انه لما يشجعني ، ذلك الاتفاق داخل اطار مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى بشأن اقامة صندوق مشترك يكون موردا هاما لتمويل البرنامج المتكامل للسلع . ان ماليزيا توافق على رأى القائل بأن الصندوق المشترك يجب أن يكون أساسا لتمويل المخزونات من السلع على أساس دولى بغية التوصل الى تحقيق قدر كبير وأكثر من الاستقرار بالنسبة لأسعار السلع ، وذلك على مستويات تمكن الدول النامية من الاستفادة منها . وبهذه الطريقة فان الدول النامية مثل ماليزيا تستطيع أن تخطط وتطور سلعها التصديرية وهي تشعر بالثقة من أن قوت شعبها لن يتأثر بل سيكون مضمونا .

وانني آمل - بعد عقد المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولى - أن يتسع نطاق التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وأن تدرك الدول المتقدمة أهمية بذل الجهود من أجل انجاح الدورة الثانية من المفاوضات تحت اشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والصندوق المشترك .

ان ضرورة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد على وجه السرعة ، ليست في حاجة الى مزيد من التأكيد ، فكل الدلائل تشير الى أن الاستراتيجية الخاصة بالعقد الثانى للتنمية والذى مضت عليه حتى الآن سبع سنوات قد فشلت في تحقيق أهدافها الأساسية . كما أنه من الواضح أن النظام الاقتصادى الدولى القائم ليس واقعيًا . ولم يتمكن من ايجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالتجارة والسلع والتصنيع ونقل التكنولوجيا ونقل وتحويل الموارد وكذلك المشاكل المتعلقة بالسلع والغذاء واصلاح النظام النقدى الدولى .

بالاضافة الى ذلك ، فان المباحثات والمفاوضات التي دارت مع الدول المتقدمة خلال الخمسة وعشرين عاما الأخيرة لم تؤد الا الى اتساع الهوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية والى تدهور حالة الدول النامية .

أما بالنسبة للدول المتقدمة ، فان ذلك يشكل اختبارا لقيادتها ولا خلاصها . لقد تحدثنا طويلا عن التكافل والاعتماد على بعضنا البعض وعلى الرغبة والارادة السياسية ، وقد حان الوقت الآن لتلك الدول أن تتقدم بالتزامات حقيقية وواقعية وصادقة من أجل تحقيق واقامة نظام اقتصادى

دولي جديد . ولذلك فاني أود أن أحث هذه الجمعية على أن تحدد أهدافها في الأمدين القصير والمتوسط بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد .
ففي الأمد القصير يلزم على الأمم المتحدة أن تتخذ المبادرات التي من شأنها أن توفر الأجهزة اللازمة لتحقيق تعاون وتنسيق دولي أفضل في مجال السياسات الاقتصادية ، القومية بغية ارساء قواعد أقوى لحماية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على نطاق عالمي . لكن العالم قد واجه انتكاسة كبيرة لم يخرج منها بعد ، وما زال يعاني من آثار تلك الانتكاسة وذلك بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي . ان ذلك يعرقل التطور الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي اللازم للأمن والرخاء الاقتصادي للعالم أجمع .

لذلك يتعين على الامم المتحدة أن تسعى لتدعيم اجهزتها القائمة ، وايجاد النظم الجديدة التي تستطيع أن تخلق مناخا وبيئة أفضل تؤدي الى القضاء على الاتجاه نحو فرض الحميات ذلك الاتجاه الذي أخذ يزداد ويضطرب لدى الدول المتقدمة بصفة خاصة . ان مثل هذا الاتجاه والمضي فيه من شأنه ان يؤدي الى انتكاسات شديدة تقف في وجه النظام الاقتصادي ، وتؤدي الى تدوير الاقتصاديات في العالم ، وتقضي أيضا - بصفة خاصة - على تطلعات الدول النامية في النمو الاقتصادي .

اما في الامد البعيد ، فانه ينبغي على الامم المتحدة ان تسعى لاتخاذ اجراءات جديدة لاعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي ، وهناك ادراك متزايد بالحاجة الى استخدام نظام الامم المتحدة بطريقة أفضل . وذلك كمئبر للمحادثات والمفاوضات التي تؤدي الى تحقيق النظام الاقتصادي الجديد . ان المؤتمرات الدولية الجديدة التي عقدت وبصفة خاصة المؤتمر الذي عقد أخيرا حول التعاون الاقتصادي الدولي كلها انتهت بخيبة أمل ولم تتوصل الا الى نتائج محدودة وقد حان الوقت الآن لكي نعود مرة أخرى بعزم واصرار الى الامم المتحدة لكي تسعى ليجاد الحلول للمشاكل العالمية التي تواجهنا .

انني أود أن أقترح ، اذن ، أن تقوم هذه الجمعية ببحث كل منظماتها وهيئاتها ومؤتمراتها ومؤسساتها لتحديد مشاكلها الاقتصادية الملحة اليوم ، وان تحدد الأهداف الزمنية التي ينبغي أن تحقق منجزاتها داخل اطارها .

وما لم تتخذ المبادرة باتخاذ خطوات ملموسة ومحددة داخل اطار اهداف زمنية محددة ، فاننا سنواجه خطر اجراء مساورات وحوارات لانهاية لها . فقد قلنا الكثير ولم نفعل سوى القليل . كل ما أرجوه ان ننظر اليها وتحكم علينا الاجيال القادمة بعين العطف ، وأشك في ذلك اذا لم ننجح في فرض ارادتنا السياسية . لقد حان الوقت لكي نتسم بالشجاعة والحسم ، وأرجوان نتمكن من أن نرتفع الى مستوى ما ينتظر منا من أجل مصالحنا وخيرنا جميعا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أعرب عن شكرى للسيد رئيس

وزراء ماليزيا سعادة السيد داتوك حسين عون ، على بيانه الهام الذى ألقاه الآن .

أصطحب سعادة السيد . داتوك حسين عون ، رئيس وزراء ماليزيا الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد . د وغرسورين (جمهورية منغوليا الشعبية) (الكلمة بالروسية) : الرفيق

الرئيس ، لقد تشرفت من قبل أن تقدمت لكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وتمنيت لكم صادقا بأن تكمل أعمالكم بالنجاح الكبير ، وتشرف أيضا بتهنئة العضوين الجديدين جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي بمناسبة قبولهما كعضوين في منظمة الامم المتحدة . وسوف أبدأ بياني الآن بأن أستعرض فورا سياسة حكومتنا حول أهم المشاكل الدولية .

في معرض تقييمنا للأوضاع الدولية الراهنة، فان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تنطلق من الفكرة القائلة بأن الشيء الحاسم هو التغير المستمر في ميزان القوى من أجل الاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي للشعوب في عالم اليوم .

ان بداية هذه العملية التاريخية الحتمية قد تأثرت بثورة اكتوبر التي نحتفل بذكراها الستين هذا العام من قبل جميع أعضاء البشرية التقدمية .

ان ظهور اول دولة اشتراكية في العالم ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد أوجد نوعا جديدا من العلاقات بين الدول معتمدا على مبدأ المساواة واحترام استقلال وسيادة جميع البلاد سواء كانت كبيرة او صغيرة ، والتعايش السلمي بين البلاد ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

ان الانتصار على العسكرية والفاشية بالمساهمة الحاسمة من قبل الاتحاد السوفياتي وتشكيل ودعم المجتمع الاشتراكي الدولي قد عزز من امكانية اقرار السلام العالمي وايجاد التعاون الدولي على اساس من المساواة .

لذلك فليس من سبيل المصادفة أنه في إطار أعمال الامم المتحدة ، فان الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية تلعب أكبر الادوار ايجابية ، ان انها تسعى الى اقامة السلام والتعاون الدولي .

ان التطور الايجابي في اعادة تنظيم العلاقات الدولية بصفة عامة وفقا لمبادئ العدالة والديموقراطية كانت بصفة خاصة نتيجة للجهود المتضافرة من البلاد الاشتراكية مع جميع بلاد العالم المحبة للسلام . وأن مبدأ التعايش السلمي بين بلاد العالم ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة أدت الآن الى وجود الانفراج الدولي كاتجاه رئيسي للحياة المعاصرة .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعتبر ان المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة تتمثل في دعم هذه الاتجاهات نحو الانفراج الدولي ، وذلك لتحويله الى عملية دائمة غير قابلة للنكوص عنها ، وذلك في جميع أنحاء العالم . ان هذه المهمة قد اكتسبت الآن طابعا راهنا خاصا ، ان ان قوى الامبريالية وغيرها من قوى الرجعية تسعى جاهدة للاضرار بالانفراج الدولي ، وتسعى الى الرجوع بالعالم الى عهد الحرب الباردة . كما تسعى الى ايجاد المنازعات العسكرية . ان هذه التصرفات تظهر في تصاعد السباق نحو التسلح في اطار بلاد منظمة حلف شمال الاطلنطي . والولايات المتحدة الامريكية ، في المقام الاول ، وذلك بحجة تعسفية هي " التهديد للسوفياتي " ويتمثل ذلك في استحداث الاسلحة الجديدة مثل اسلحة نيوترون والصواريخ عابرة المحيطات وغيرها . وان زيادة التجمع العسكري الصناعي يسعى جاهدا لتغطية هذه التصرفات ببعض المفاهيم مثل مفهوم " السلام بالقوة " وهو في الواقع يسعى لتبرير السباق نحو التسلح . ان هذه المفاهيم المحفوفة بالخطر التي تذكرنا بالنظريات العسكرية لعهد " الحرب الباردة " يجب أن تمحى وتزال امام آراء مواتية لدعم وتعزيز الثقة المتبادلة بين دول العالم .

ان بلاد المجتمع الاشتراكي تقدم على مبادرات بناءة تهدف الى دعم وتأسيس وتوسيع عملية الانفراج ، وذلك بدعم هذا المبدأ باجراءات طموسة لنزع السلاح وتنمية التعاون الدولي ، على الصعيد الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي ، وعلى اساس المساواة في الحقوق والمنافع والمصالح المتبادلة .

ان الابقاء على السلوك العام الذي تتبعه باستمرار البلاد الاشتراكية يتمثل في الاقتراح السوفياتي الذي يسترعي اهتمام المجتمع الدولي واهتمام المنظمة الدولية حول مشاكل رئيسية نحو دعم عملية الانفراج الدولي ، وحول ضرورة حماية الانسانية من تهديد نشوب حرب حرارية نووية . واثناء هذه الدورة فان وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد. غروميكو قد تقدم امام الدورة الحالية للجمعية العامة بموضوع خاص بتعزيز الانفراج الدولي والوقاية من خطر نشوب حرب نووية ، بما يتمشى تماما مع تطلعات شعوب العالم التي تسعى الى اتخاذ تدابير ايجابية لوقف السباق نحو التسلح وتحقيق نزع السلاح العالم ، وخاصة في مجال الاسلحة النووية .

وفيما يتعلق بوقف السباق نحو التسلح تحقيقا لنزع سلاح نووي ، هناك اهمية خاصة يجب ان تعطى للمهمة المزروجة ، اي دعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية والحظر الكامل والشامل للتجارب النووية . ان هذه التدابير سوف تسمح بانتهاء التقدم النوعي في هذه الاسلحة ذات الدمار الجماعي منعا لظهور انواع جديدة منها . ان وفد بلادى يضع آمالا كبيرة على المفاوضات حول الحظر الشامل والكامل للتجارب النووية التي جرت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، خلال هذا العام ، اعتقادا منا بأن تدابير بناءة في هذا الاتجاه سوف تؤدي الى آثار بالغة . وبهذا الصدد فاننا نود ان نؤكد الاهمية الاستثنائية التي يجب ان نعطيها للمبادرة البناءة الجديدة التي اقدم عليها الاتحاد السوفياتي وهو مستعد للموافقة على ابرام اتفاقيات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بما يوقف التجارب النووية تحت الارض ، وذلك حتى يمكن ان تنضم البلاد النووية الاخرى للمعاهدة المنشودة . ان ذلك ينطوي على دليل جديد للفرجة السابقة ، من قبل الاتحاد السوفياتي ، بان يساهم بكافسة الامكانيات المتاحة في قضية نزع السلاح النووي .

ودعما لنظام حظر انتشار الاسلحة النووية ومنعاً لخطر نشوب حرب نووية فان هناك اهمية كبيرة لاتخاذ تدابير اضافية مثل ضمان الوكالة الذرية ، في مجال نقل الوسائل التكنولوجية ، واقامة المناطق الخالية فعلا من الاسلحة النووية والحظر الكامل للتفجيرات في قاع المحيطات والبحار . ان ابرام اتفاق حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية سوف يؤدي الى آشـار مواتية حول كافة المفاوضات الخاصة بنزع السلاح التي تجرى في مختلف المحافل ، وسوف يكون من شأن هذا ان يساهم ، الى حد كبير ، في وقف السباق نحو التسلح النووى وتحقيق نزع السلاح النووى .

ان البيانات المتماثلة التي ادلى بها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فيما يتعلق باستعدادهما لاحترام الالتزامات المتخذة بموجب الاتفاقات الانتقالية لعام ١٩٧٢ ، والتقارير القاثة بأن هناك تقدما قد تم احرازه نحو التقارب في موقف الدولتين الاعظم . ان ذلك يدعونا الى الاعتقاد والى الامل في انه في المستقبل القريب سوف يمكن التوصل الى الاتفاقات في هذا المجال الذي ينطوى على اهمية حيوية .

ان جمهورية منغوليا تعتقد بأن اتفاقيات محددة تتحقق خلال المفاوضات حول الحد من السلاح ونزعه ، سوف تشكل اجراءاً لموسا وسوف تسهم دون شك في تخفيف حدة التوتر في منطقة تتواجد فيها القوى العسكرية الكبرى .

ونظراً للاجرايات التي اتخذتها دول حلف شمال الاطلسي ، التي تكثف من تسليحها هناك ضرورة الى تحقيق اتفاق على اساس الا من المتساوى بين الطرفين ، وان ذلك ينطوى على اهمية متزايدة الان .

ان وفد بلادى يعرب عن امله بأن الروح التي سادت مؤتمر هلسنكي ، الذي يلعب دورا كبيرا وهاما في تحقيق الانفراج في اوربوا ، سوف يكون لها اثر صحي على تطور المفاوضات حول التقليل من القوات العسكرية والاسلحة في هذه المنطقة حيث تفجرت حربان عالميتان مدمرتان . ان جمهورية منغوليا قد اشتركت في تقديم اوراق العمل بعنوان " الاحكام الرئيسية لاعلان نزع السلاح " و " الاحكام الرئيسية لبرنامج العمل حول نزع السلاح " التي تقدمت بهما

البلاد الاشتراكية للدورة التحضيرية للدورة الخاصة للجمعية العامة التي ستخصص لنزع السلاح . وفي هذه الوثائق التي تشكل مجموع الجهود التي تحققت في اطار المجموعة الاشتراكية ، وفقا لأهداف نزع السلاح ووقف السباق نحو التسلح . ويجب ان نعطي اهتماما اكبر لمشاكل حظر الاسلحة الكيماوية واستحداث وانتاج انواع جديدة واجهزة جديدة من اسلحة الدمار الجماعي . ان وفد بلادى يعتبر انه من الضرورى ، في اطار المفاوضات الخاصة بهذه المشاكل ، ان تؤخذ هذه النتائج في الاعتبار وان تتحقق نتائج كبيرة قبل ان تنعقد الدورة الخاصة للجمعية العامة التي سوف تعقد خلال شهرى أيار/ مايو وحزيران/ يونيه ١٩٧٨ .

ان الاتفاقية حول حظر استخدام التقنيات التي تمس بالبيئة ، واستخدام الاسلحة لاغراض معادية والتي تحققت في الصيف الماضي انما تستكمل التدابير التي اتخذت بالفعل لوقف السباق نحو التسلح . ومن الضرورى الان ان نضمن الصيغة العالمية لهذه الوثائق . ويرى وفد بلادى ان هذه الاتفاقية ، التي تعتبر اول خطوة في الجهود الرامية الى منع ظهور وسائل جديدة للدمار الشامل ، يمكن ان تحث وتشجع على قيام مفاوضات جديدة في هذا المجال . ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعتقد بأن التوصل الى معاهدات عالمية ، حول عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، سوف تساهم الى حد كبير في زيادة فاعلية الاتفاقيات التي ابرمت بالفعل لوقف السباق نحو التسلح وسوف تساهم في ايجاد مناخ مناسب عقب المفاوضات الخاصة بنزع السلاح .

ان الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي ، الذى يسعى الى توقيع هذه الاتفاقية انما يهدف الى اضافة صبغة تنظيمية في العلاقات الدولية لهدأ عدم الالتجاء الى القوة . وهو ما تأكد في اطار معاهدات عديدة ثنائية ومتعددة الاطراف . كذلك البيان النهائي الذى تم التوقيع عليه في هلسنكي حول التعاون والامن في اوربا .

ان وفد جمهورية منغوليا الشعبية يعتبر ان الدورة الحالية للجمعية العامة يتعين عليها ان تتخذ تدابير محددة وطموسة سعيا لاعداد هذه المعاهدة الدولية .

ان الاقتراح المقدم من الدول الاعضاء في هاهدة وارسو بأنه يتعين على جميع المشتركين في مؤتمر التعاون والامن الدولي الاوروبى ان يتعهدوا بعدم الهدء باستخدام الاسلحة النووية ضد البلاد الاخرى سوف يدعم مناخ الثقة بين البلاد دون اى شك .

ان ضرورة دعم النتائج التي تم التوصل اليها في مجال الحد من السباق نحو التسلح ونحو اعداد التدابير المتبصرة الجديدة التي تسعى الى تحقيق اهداف نزع السلاح العام والكامل ، انما تتطلب المشاركة الايجابية من جميع الدول ، سواء اكانت صغيرة ام كبيرة ، وسواء اكانت نووية ام غير نووية .

ان فكرة دعوة مؤتمر عالمي لنزع السلاح بصفة خاصة تأخذ في الاعتبار هذه الضرورة . ان التقدم الذي احرزته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح تبدو لنا انها سوف تؤكد ان المحافل الدولية مثل هذا المحفل يمكنها ان تعطي دفعة لكفاح المجتمع الدولي لنزع السلاح ، وسوف توجد الاساليب العملية تحقيقا لهذا الغرض .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعلق اهمية قصوى على دعم السلام والا من في آسيا ان هذه القارة الشاسعة حيث يعيش اكثر من نصف سكان العالم لم تكف ، خلال الثلاثين سنة الماضية ، من التعرض للحروب والمنازعات المسلحة التي اثارتها قوى الاستعمار والاستعمار الجديد ، وتوجد هناك حتى الان بوئر من التوتر تنطوي على خطر كبير بالنسبة للسلام العالمي .

ان اقرار سلام وامن دائمين في قارة اسيا ، ينطوي على اهمية خاصة ، ان ان جميع بلاد هذه المنطقة ، باستثناءات قليلة ، من البلاد النامية ويتعين على هذه البلاد ان تسرع بحل بعض المشاكل المتعلقة بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية . ولذلك ، فمن الطبيعي بالنسبة لشعوب آسيا ، ان تهتم بضمان وجود سلام دائم في جميع تلك القارة .

وليس من شك كذلك في ان الامن والسلم الدائمين في آسيا ، يجب ان يعتمدا على مبدأ التعايش السلمي بين البلاد ذات النظم الاجتماعية المتباينة وكذلك على مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وعلى اعلان باندونج .

وتعتقد جمهورية منغوليا الشعبية انه بوجود دعم مستمر لقوى التقدم والاستقلال الخاص بنمو الشعوب ، ونظرا لدعم الانفراج الدولي في العالم ، فان تحقيق السلام في آسيا بفضل الجهود المتضافرة من قبل جميع شعوب القارة ، انما هو مهمة قابلة للتنفيذ .

واننا ان نعبر عن موقف جمهورية منغوليا الشعبية حول مختلف الاساليب الكفيلة بضمان نظام اسوي شامل للامن والسلم ، فان الرفيق يومجافيين تسيد نهال السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب الشعب الثوري المنغولي ورئيس المجلس الاعلى للرياسة في جمهورية منغوليا الشعبية قد اعلن :

" ان القضا* على بؤر التوتر التي ماتزال قائمة والتسوية السياسية السلمية الدائمة المتخلف

المنازعات الدولية ، والتخلي الى الابد عن اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، والعمل على تنمية التعاون القائم على المنفعة المتبادلة ، انما تشكل الاسس الكفيلة باستقرار الامن والسلم في القارة الاسيوية* .

ومن الاهمية بمكان ، في المقام الاول للقضا* على بؤر التوتر والمنازعات المسلحة ، اذا اردنا اقرار سلام دائم في آسيا .

وهناك شعور متزايد بالقلق ازا* الاوضاع المتفجرة في الشرق الاوسط نتيجة للاعمال العدوانية التي تقوم بها الدوائر الاسرائيلية الحاكمة . ومن الضروري ان يتم الاسراع الى تحقيق التسوية العادلة والدائمة لهذه الازمة عن طريق انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ . وبضمان الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به ، وكذلك على اساس ضمان الوجود المستقل لجميع دول المنطقة .

وفي ضوء الظروف الراهنة ، فان مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط ينطوى على الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تشق الطريق امام حل شامل لهذه المشكلة .
ونحن نعتبر ان ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني يجب ان تعطى الفرصة للمشاركة في هذا المؤتمر منذ البداية ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .
ان جمهورية منغوليا الشعبية التي طالما ايدت كفاح الشعوب العربية ضد المعتديين الاسرائيليين مقتنعة بان الدول العربية سوف تدعم وحدة العمل فيما بينها ، وسوف تنتصر قضيتهم العادلة في النهاية .

ان وجود القوات الاجنبية في الجزء الجنوبي من كوريا والاعمال الاستفزازية التي يقوم بها نظام الحكم في جنوب كوريا ، تعوق اعادة التوحيد السلمي للبلاد . وماتزال تعقد — بشكل خطير — الاوضاع في الشرق الاقصى . ان المبادرة التي اقدمت عليها جمهورية كوريا الديمقراطية فيما يتعلق بالتوصل الى حل سلمي وديمقراطي لمشكلة كوريا دون اى تدخل من الخارج ، قد حظيت بدعم دولي واسع النطاق . ويمكن ان نقول ذلك بالنسبة للاقتراح الذي تقدمت به جمهورية كوريا الديمقراطية ، سعيا لعقد اجتماع تأسيسي سياسي بين الشمال والجنوب ، باشتراك ممثلين سياسيين من كافة طبقات الشعب على نطاق واسع من البلدين .
ان انسحاب جميع القوات الاجنبية المرابطة في كوريا الجنوبية ، وتصفية ما يسمى بقيادة الامم المتحدة ، واستبدال اتفاق سلام باتفاق الهدنة ، تطبيقا لقرار الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، هي اساس حل المشكلة الكورية حلا سلميا دائما .
ونحن على ثقة من ان الشعب الكورى الذى يسعى الى دولة موحدة ومستقلة وديمقراطية ، سوف تكفل جهوده بالنجاح وسوف تنتهي الازمة القائمة في الشرق الاقصى بما تمثله من خطر على السلام العالمي .

ونحن نعرب عن اسفنا العميق لانه لم يتم حتى الان احراز اى تقدم ملموس فيما يتعلق باعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية في قبرص . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تسوية مشكلة قبرص على اساس الاحترام الكامل لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية . وانه لا مـر ضرورى ،

وضع حد لكافة اشكال التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لقبرص ، حتى يمكن للطائفتين ان يقوموا بحل مشاكلهما المتعلقة بمستقبل بلادهما . والواقع انه ينبغي على الامم المتحدة وعلى الامين العام ان يستمرا في الاسهام بكافة الامكانيات المتاحة لانجاح المفاوضات بين الطائفتين في قبرص ، مثلما ورد في قرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

وليس من شك في انه من المهام الرئيسية اليوم القضاء على بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . ومن المعروف جيدا ان نظم الحكم العنصرية ، بالدعم الواسع النطاق من حمايتها الغربية ، لا تتمسك فقط بتطبيق السياسة العنصرية الانسانية ضد السكان الاصليين ، بل انها ترتكب الاعمال العدوانية ضد البلاد المجاورة بما يخلق تهديدا للامن والسلم في القارة الافريقية ككل . ولقد تفاقم هذا الموقف خطورة من جراء محاولات جنوب افريقيا العنصرية للحصول على الاسلحة النووية .

ان مثل هذا الموقف السائد في جنوب افريقيا يتطلب من المجتمع الدولي ان يبذل جهودا جديدة لكي يطبق بسرعة وبصورة كاملة ، كافة قرارات الامم المتحدة سعيا للقضاء على اثار الاستعمار والعنصرية وقبل كل شيء تطبيق الاعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن الضروري للامم المتحدة والرأى العام العالمي ان يزيدا بشكل اكبر من المعونة المقدمة بكافة الاشكال للشعوب المناضلة في زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا . وكذلك لحث قوى غربية معينة على وقف تعاونها مع نظم الحكم العنصرية . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية الانتقال الكامل ، ودون صدام ، للسلطة الى شعب زيمبابوى ومنح الاستقلال الفوري لناميبيا وانهاء السياسة العنصرية والفصل العنصرى في جمهورية جنوب افريقيا .

لقد حان الوقت لاتخاذ التدابير الفعالة التي وردت في ميثاق الامم المتحدة وفي قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وكذلك في مختلف مقررات بعض اللقاءات الدولية التي عقدت تحت اشراف الامم المتحدة ضد العنصريين في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بما يسمى بخطة اقرار السلام في جنوب افريقيا فانه ينبغي الا ننسى سياسة الدعم المقدم الى نظام بريتوريا وسالزيبورى والتي يطبقها واضعو تلك الخطة المزعومة . انني اود ان اؤكد هنا ، اننا نواجه في جنوب افريقيا قبل كل شيء حركة تحرر للشعوب ولا ينبغي ان تمس هذه الحركة مهما كانت الظروف .

ومن الواضح أنه من العناصر الهامة الكفيلة بالاسراع بانتصار قضية السلام في جنوب افريقيا ، ما يكمن في التحرك المشترك من جانب الشعوب ، والتحالف مع جميع القوى التقدمية في العالم . ان جمهورية منغوليا تؤيد البلاد النامية من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية . وان الامر يتعلق هنا باعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية التي تولدت أثناء عهد الاستعمار الرأسمالي والسيطرة الرأسمالية والتي اعتمدت على استغلال الشعوب المستعمرة والتابعة للاستعمار .

ان البلاد الاشتراكية توجد بينها وبين البلاد النامية علاقات مشمرة جدا ، وهي علاقات قائمة على المساواة وتبادل المنفعة والمعونة المتبادلة . اننا نعتقد أن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، معناه بصفة خاصة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك وفقا لهذه المبادئ التي أشرت اليها . ولهذا فمن الطبيعي جدا أن الجهود التي تبذلها البلاد النامية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن تحظى بدعم من جانب البلاد الاشتراكية . ان انعدام التقدم الملموس في حل هذه المشكلة انما يؤكد أن العائق الرئيسي في الطريق نحو اعادة التنظيم الجذري للعلاقات الاقتصادية الدولية ، كان وما زال قائما في الرفض المتزمّت من جانب الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، لأن تلبية الطلبات العادلة من جانب البلاد النامية . ان لدينا الادلة على ذلك ، ومن بينها نتائج مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي وكذلك المناقشات التي جرت أثناء استئناف الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان انصار الحرب الباردة التي تحركها الرغبة في تسميم العلاقات والاضاع الدولية وبمثث التشكك والعداء بين الشعوب ، قد شنوا منذ زمن حملة مشينة ضد الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية بحجة حقوق الانسان . ومع ذلك ، فان المحاولات لتشوية منجزات البلاد الاشتراكية ، فيما يتعلق بضمان حقوق وحرية الانسان ، كان مصيرها الفشل لان حقائق الحياة تكذب هذه الاباطيل .

ومنذ ستين عاما ، فان العالم الاشتراكي قد منع استغلال الانسان للانسان وأكد حقوق الانسان الديمقراطية وحرياته . وقد عمل هذا العالم الاشتراكي على انماء الديمقراطية الاشتراكية . ان البلاد الاشتراكية تخلق كافة الظروف اللازمة لازدهار المتناسق للانسان ، وللاشتراك المتكافئ من جانب جميع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والروحية في المجتمع .

وبالاشتراك الايجابي من جانب الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، فان العديد من الوثائق الانسانية للامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان قد أمكن اعدادها وصياغتها . وعلى خلاف ذلك ، فان البلاد التي قامت بهذه الحملة المناهقة لم تصدق حتى الان على بعض الوثائق الاساسية في هذا المضمار . وثلما يتأكد من الحياة العملية والممارسة والسياسات التي يطبقها الاستعمار والعنصرية والعنف والعدوان ، فان ذلك كله يؤدي الى الانتهاكات الصارخة ضد حقوق الانسان .

ان وفد جمهورية منغوليا الشعبية يدين تماما الاعمال العدوانية من جانب المنظمة الشيلية ، ويطالب بوضع حد لعطيات القمع الدامية وعمليات التعذيب التي يعاني منها الوطنيين والديمقراطيون في شيلي .

وامام الانفراج المستمر ، فانه يتعين على الامم المتحدة أن تلعب دورا هاما للتنسيق بين جهود الدول الاعضاء التي ترغب في أن تزيد من دعم السلم والامن والتعاون الدولي . وفي هذا الصدد فاني أود أن أؤكد أن حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تقدر تمام التقدير، الجهود التي يبذلها السيد الأمين العام ، كورت فالدهايم ، من أجل رفع وزيادة فاعلية الأمم المتحدة لحل كافة المشاكل الملحة التي تواجه المجتمع الدولي . ان وفد بلادى مقتنع بأن أضمن وسيلة ، بل وأكثر الوسائل الملائمة لزيادة فاعلية الأمم المتحدة ، انما يتمثل في الاحترام المطلق من جانب جميع الدول الاعضاء لنصوص ميثاق الأمم المتحدة التي تعبر عن واقع عالمنا . ولهذا السبب ، فان وفد بلادى يعترض على المحاولات الرامية الى مراجعة النصوص الاساسية للميثاق الذى يتغلب على تقليات الزمن ، والذى ينطوى على اهمية حيوية بالنسبة لوجود الأمم المتحدة كأداة للسلم والتعاون الدوليين .

وختاماً ، فاني أود أن أؤكد لكم ، سيدى الرئيس ، وللسادة الموقرين معلمي دول الأمم المتحدة ، أن جمهورية منغوليا الشعبية قد عقدت العزم على المضي قدما في بذل كل ما فى استطاعتها للاسهام في تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، ولدعم الانفراج الدولي وتعزيز السلم والامن بين الدول .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان المتحدث التالي في المناقشة العامة ، هو سعادة السيدة ايميليدا رومالديز ماركوس ، المبعوثة الخاصة للسيد رئيس جمهورية الفلبين . وانه ليشرفنا ويسعدنا أن ندعوها لالقاء كلمتها أمام الجمعية العامة .

السيدة ماركوس (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أعرب لكم عن تهنئة وفد بلادى بمناسبة انتخابكم ، الذى تستحقونه ، لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وان عملكم البارز في المجال الدبلوماسي في خدمة بلادكم لدعم مبدأ عدم الانحياز ، والتعاون البناء في الامم المتحدة ، ليعتبر ضمانا كافيا للجمعية العامة لنجاح عملها تحت رئاستكم .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لخدمات سلفكم صاحب السعادة ، هاميلتون شيرلي اميراسنخ ، الذى قاد أعمال هذه الجمعية بكل حكمة خلال ظروفها العصيبة .

كما أود أيضا أن أعرب عن تحياتي الخالصة للسيد الأمين العام كورت فالدهايم ، على مبادراته العديدة من أجل السلام .

اننا نرحب كل الترحيب بجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي لوجودهما بيننا ، ونؤكد لهما تعاوننا الصادق . لقد اشتركت الفلبين في تقديم القرار الخاص بضم فييت نام الى عضوية هيئة الأمم المتحدة كتعبير مخلص عن ايماننا بأن شعب فييت نام الباسل يستطيع أن يساهم بالكثير من أجل سلام وأمن جنوب شرقي آسيا ، والعالم بأسره .

ان العالم اليوم يتسم بالبلبلة والتضارب ، ولكن هناك من الأسباب ما يدعو الى الأمل وسط كل هذه الكوارث . فهناك المواجهات ، والحوار ، والتحديات ، والتسويات . وهناك المساعي الصبورة الدؤوبة لوضع خطط من أجل السلام وتسوية الصراعات الطويلة في ناميبيا وزمبابوى ، بينما يخيم شبح الحرب على عديد من أجزاء افريقيا وشرقي وغربي آسيا . وبالنسبة للشرق الأوسط ، فان الفلبين تتابع بتفاؤل سير الجهود من أجل عقد مؤتمر جنيف لاستئناف المباحثات والمفاوضات حول هذا النزاع الطويل . ويبدو أن هناك روحا جديدة للرجبة في التسوية تتسم بها جميع الأطراف ، ونأمل في امكان التوصل الى سلم دائم في هذه المنطقة التي عانت الكثير .

وفي مجال آخر ، فان الدول المتقدمة صناعيا تحاول الابقاء على معدل نموها الاقتصادي بينما ترزح الدول النامية تحت ديونها التي تبلغ الآن حوالي مائتي بليون دولار . وفي قطاع آخر ، فان المؤتمر الأوروبي الذي سيعقد في الشهر القادم سيقوم باستعراض التقدم الذي تحقق في مجال تنفيذ اتفاقية هلسنكي . واننا نتساءل اليوم عما اذا كان الاحترام لحقوق الانسان يزداد أم ينكمش ؟ وهل الانفراج والأمن الدوليان ، يتهددهما الانتاج المتزايد للأسلحة التي تؤدي الى الدمار ؟

وخلاصة القول هي ، هل الظروف العامة ، والموقف العام تزداد سوءا أم آخذة في التحسن .

ان الاجابة على ذلك قد تكون متضاربة ومبهرة كما كانت دائما ، ولكن اهتمامنا قد يوجهه نحو التطورات الأخيرة التي تشير الى أن هذه الدورة ستكون ذات أهمية خاصة . وان ما يدعونا الى ذلك هو التغيير في موقف الأمم نحو بعضها البعض .

وفي الماضي ، كما تعلمون ، كانت الجمعية العامة مدفوعة بشعور قوى ، وهو الصراع الأيد يولوجي بين الشرق والغرب ، وزيادة تأثير عدد كبير من الأمم الصغيرة داخل اطار هذه الجمعية ، وأخيرا الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد مع الخلاف بين الشمال والجنوب . كل ذلك كان يتسم بروح من عدم التسامح التي عرقلت السعي المشترك نحو التوصل الى حلول مقبولة للمشاكل العالمية .

ربما كان هناك شيء من قصر النظر في معالجة ما يسمى بالأغليات التلقائية ، وكذلك بالنسبة لقيام الدول الكبرى بتجاهل القرارات التي تتخذها تلك الأغليات . كما أنه كان هناك موقف واضح يقوم على أساس أن ما ينادى به الزعماء في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وما يطالبون به ، غير ذي بال على أساس أن أمن الديمقراطيات الغربية ، والقائمين على تلك الثقافات والحضارات لديهم ما يساندهم ويؤيدهم .

ومن العدل أن نشير إلى أن هناك تغييرا يدعو إلى التفاؤل قد طرأ على هذا الاتجاه ، وإن لم يصبح عاما حتى الآن . ولكننا نأمل أن ينتشر ويتسع . وما من شك في أن أولئك الذين يتساءلون عن الأساس الأخلاقي للسياسة الخارجية التي تتنادى بها الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يشعرون بذلك ، وأنا شخصيا أرحب بهذا الاتجاه لأنه يدعم ما ناديت به منذ عامين في هذه القاعة ذاتها ، ألا وهو السلوك الأخلاقي على أساس دولي .

ولكن الأمر البالغ الأهمية ، هو التفهم والتعاطف الذي يبدو أنه يسود السياسة الأمريكية الخارجية تحت زعامة الرئيس كارتر بالنسبة للدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . وليس من المتعذر أن نلمس في هذه السياسة رغبة قوية في تكريس اهتمام أوثق وأكبر للمشاكل التي تواجه دول العالم النامي .

ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن الدول النامية مهمة ، وأن الدول والشعوب الإفريقية والآسيوية ودول وأمريكا اللاتينية لا يمكن أن تغفل أو تهمل على أنها غير ذات بال ، وأن تطرح مشاكلها جانبا .

إن استعداد الديمقراطيات الغربية في أن تشارك في معالجة هذه المشاكل قد اتضح بصفة خاصة في الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن الفصل العنصري والتمييز العنصري ، كما اتضح بطريقة أكثر ايجابية في المبادرات التي اتخذت من أجل منح ناميبيا استقلالها واقترح تسوية في زمبابوي بما يستجيب لمتطلبات الأغلبية في التحرير والمساواة .

إن هذه هي الجهود المتعددة الأطراف ، من أجل التشاور والتباحث مع جميع القوى داخل البلاد وخارجها ومع الدول المعنية الواقعة على الحدود على أساس من المساواة بقدر الامكان ، تمتعرت اتجاهها جديدا ، وتحولا تاريخيا عن الماضي . إننا لا نواجه هنا تنازلا امبراطوريا

يفرض معجزة تقوم على أساس قرار فردي أو من جانب واحد ، بل نشهد سعيًا مخلصًا من أجل المشاركة في المسمى المشترك لتحقيق السلم والمساواة ، والسلام القائم على المساواة .
ان الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية قد دلت على تأييدها للقضاء على كل صور التفرقة والتمييز والاضطهاد والاستغلال . وان جمهورية الصين الشعبية من جانبها قد أيدت دائما فكرة انها تعتبر واحدة من تلك البلاد ، وعلى هذا الأساس ، فاني على ثقة من أنها سترحب بمثل هذا التفسير في موقف الحكومات الديمقراطية الغربية ، ودعمها للاتجاه والحركة التي ساهمت فيها مساهمة ايجابية أخيرا . ان هذا التطور يعتبر مساهمة حقا في تحقيق السلم الدولي .

ولسوء الحظ ، فان هناك مظهرا آخر لهذا الاهتمام في البلدان النامية ، ولذلك ، فاني اقول ان هذه اوقات تتسم بالتضارب والتناقض .

ومنذ البداية ، فاننا نعترف ان الامم ، في العالم النامي تواجه صعوبات قاسية تحول دون تحسين احوالها وتعوقها حتى عن تحقيق النذر اليسير من التنمية ، وذلك بايجاد ترتيبات في الاقتصاد الدولي . وانه حتى من غير الممكن التنهؤ بتحسين طفيف في الموقف ما لم يتم ادخال تعديلات اساسية في النظام الاقتصادي الدولي . ان هذه التعديلات التي نحتاج اليها حاجة ماسة لن تتحقق ابدا ، اذا تمسكت الدول المتقدمة صناعيا في صلابة بمواقفها الدفاعية . ولقد كانت نتائج اجتماع باريس مخيبة لآمال الدول النامية ، بل وتدعو الى التشاؤم .

وكذلك ، فان النتائج الناجحة في المفاوضات الجارية بشأن قانون البحار تعتبر ذات أهمية حيوية ، ونحن نتجه نحو مدينة المستقبل المبنية على حضارة تتشكل عن طريق المحيطات والبحار . ونظرا الى ان المصادر الارضية الاجمالية تتناقص بالنسبة الى تزايد السكان ، فان على الانسان ان يتحول الى البحار من اجل الحياة . وفي النهاية ، فان بقاء الجنس البشري سوف يعتمد على الاستخدام الرشيد والسلمي للبحار ، قيعانها ومواردها . ولكن مازال يتعين على المؤتمر ان يوافق على القواعد التي تضمن الأيؤدي استخدام محيطات وبحار العالم الى المنازعة والصراع ، وانما تؤدي الى توطيد الروابط وتوحيد الامم والشعوب .

ولكن الحقيقة الواقعة هي اننا - نحن معشر البلدان النامية - يجب ان نعمل بأنفسنا من اجل خلاصنا . ان ما تفعله الدول الصناعية او ما قد لا تفعله ، يحتمل ان يساعدنا او ان يعوقنا ولكن ، في النهاية فان حل مشاكلنا يوجد اساسا بين ايدينا .

ان خبرة القلبين خلال هذا العقد - كما اعتقد - تعتبر برهانا على تصميم شعب من الشعوب على الاعتماد على نفسه في ان يحقق التنمية كما يريد ، وان يعقد صداقات يرى انها تناسبه ، وان يساهم في مثل هذه المحاولات التي تهدف الى اعادة البنيان الوطني التي سوف تزيد من مصالحه الوطنية الاجمالية .

ان الفلبين ، كدولة نامية ، تحتل المكانة السابعة عشرة في العالم من حيث تعداد السكان ، ان يبلغ تعداد سكانها ٤٤ مليوناً . وقد ناضلت الفلبين ومازالت تناضل ، تحت قيادة فرديناند أ . ماركوس ، من اجل ان توفر للشعب هيكلًا اجتماعيًا ونظامًا اقتصاديًا سوف يضمن لهم الحقوق الانسانية الاساسية للحياة ، وتحقيق الذات ، وتقرير المصير والمساواة ، والتحرر من مظالم حكم الاقلية الاقطاعي في الماضي .

ان الادارة المدنية والحكومة الدستورية للرئيس ماركوس يمكنها ان تفخر بسجلها في الاستقرار السياسي ، والتنمية الاقتصادية ، وسيادة القانون ، والتقدم الاجتماعي واحترام حقوق الانسان .

وفي علاقاتنا الدولية نجحنا في توطيد العلاقات التي تتسم بالصدقة والتعاون مع جيراننا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا وفي حركة لم يسبق لها مثيل في دعم التضامن الاقليمي ، وحتى في مواجهة بعض الانتقادات الوطنية فقد اعلنت حكومتنا علانية عن التخلي عن مطلب الفلبين بالسيادة على " صباح " في ماليزيا .

واليوم ، في مناطق مختلفة من العالم ، هناك مجموعات اقليمية اخرى تعرب عن رغبتهم في جوار افضل للتعاون من اجل السلم والتقدم . وهذه المجتمعات - خاصة تلك التي تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية - تشكل وسيلة اختبار هامة في تطور المجتمع العالمي . ان المفاوضات التي تجرى على اساس روابط اقليمية تساعد على دعم العلاقات بين الشمال والجنوب ، وبهذه الطريقة فانها تخلق مناخًا ملائمًا لتحقيق الطبيعة العالمية للعلاقات .

وما يحدث على المستوى الاقليمي الجغرافي يتطور وينعكس في قطاعات مختلفة من النشاط الدولي . والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تضطلع بمهام اساسية في هدوء ولكن بفعالية . وهناك مجالات ذات اهمية خاصة مثل البيئة ، والتصحر ، والغذاء والمجاعة - جمعت الامم معًا في برامج مشتركة للعمل ، وذلك بالرغم من مصالحها الوطنية التي قد لا تتطابق دائما في مختلف المجالات .

وجدير بالذكر ، ان هذه الاجتماعات ، والمؤتمرات ، تجتمعت في مناطق كثيرة متناثرة . . في ستوكهولم ، ونيروبي ، وبوخارست ، وبلغراد ، وهلسنكي ، وباريس ، ومدينة المكسيك ، وفي مانيلا ، اسعدنا ان نستضيف الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وكذلك دورة مجلس الفدا العالمي لعام ١٩٧٧ واجتماع المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وقبل ذلك اجتماع مجموعة السبعة والسبعين . الا يعني ذلك ان الشعوب والحكومات ربما تستطيع ان تجد انه من الاسهل ان تحقق تفاهما متبادلا ، واتفاقا عندما يتعارف ممثلوها بألفة على طرق معيشة الشعوب الاخرى ، والظروف التي تعمل في اطارها الحكومات الاخرى ؟

ان قضية حقوق الانسان ، على سبيل المثال ، قد اكتسبت اهمية خاصة اخيرا . ولكن هذه القضية تزداد تعقيدا بسبب الاختلافات المحددة في الزمن والجغرافيا والتاريخ والحضارة او الثقافة والظروف الاخرى ، واختلاف مراتب القيم بين الامم . ولا يمكن الوصول الى تفاهم معقول الا بالمعلومات الثقافية والخبرة بهذه العناصر .

ومن المؤكد ان هذا هو السبب في ان ميثاق الامم المتحدة ينص على ان الجمعية العامة يمكن ان تتعقد في اى مكان في العالم . وحتى الان ، لم تجتمع الجمعية العامة الا في اوروبا والولايات المتحدة . اليس بالمستطاع - بل ومن المفيد - انما ما اجتمعت في مناسبة ما بأى مكان في العالم الثالث ؟

لقد اجتمع مجلس الأمن ، اذا لم تخني الذاكرة ، في مدينة بنما في الماضي ، وليس من المصادفة أن هذا الاجتماع ربما يكون قد أدى الى النهاية الناجحة للمفاوضات الخاصة بقناة بنما . من الذى يعرف مدى التأثير الذى ينتج عن مناقشتنا لو قدرت الجمعية العامة أن تدرس مسألة انتشار الأسلحة النووية في مدينة هيروشيما ذاتها ؟ أو أن تدرس مشكلة فلسطين في مدينة غزة ؟ أو مشكلة المجاعات والموارد الغذائية في منطقة الساحل ؟ أو أن تدرس مشكلة الفصل العنصرى في مدينة سويتو ؟

ان بلادى ليست لديها هذه الذكريات المؤلمة ، أو هذه القضايا المؤسفة ، ولكنها دولة من دول العالم الثالث ، ولذلك فهي تعكس مشاكله ، مشاكل توزيع الكفاية والعدل للأرض وغير ذلك من الموارد على السكان الذين يتزايد عددهم ، والاختيار بين التصنيع السريع ، وضمنان موارد كافية من الطعام ، والفرص غير الكافية من الاستخدام والتشغيل وما يتبع ذلك من تدمير بين الشباب ، وتحقيق التوازن بين السلطة والنظام ، والالتزامات والواجبات الاجتماعية .

ان بلادى تستطيع من خلال الجمعية العامة أن ترى ما نعنيه بعبارة العالم الثالث ، لأننا ربما نحس بمشاكله للوهلة الأولى ، بينما نستمتع بالتسهيلات والخدمات الحديثة التي يتطلبها العمل في الجمعية العامة وامانتها العامة ، من أجل أداء عالي الكفاية .

ولذلك ، سوف أختتم كلمتي هذه ، باقتراح متواضع ، لكنه مخلص وحاد ، وهو أن أدعو الجمعية العامة ، عن طريقكم سيادة الرئيس ، لعقد دورتها الثالثة والثلاثين في مانيل ، التي أشرف بكوني محافظة لها ، وسوف نرحب بكم كل الترحيب .

ان ذلك ، بالنسبة لنا ، لن يكون مجرد مدعاة للفخر القومي ، بل سيكون الأمر أكثر من ذلك ، ان سيكون ، على ما أعتقد ، فرصة للجمعية العامة لكي تتحرك مرة - وربما تتاح لها مرات عديدة بعد ذلك - ان تنتقل من قلاع وقصور الدول الكبرى الى حدود هذا العالم الآخر . أعني العالم الثالث الذى تمثله غالبيتنا ، والذى نلم بمشاكله كل الالمام .

اننا في نهاية الأمر نهتم بمعرفة بعضنا البعض ، وتفهم مشاكل بعضنا البعض ، والاهتمام بالاشتراك في ايجاد حلول لها . اننا نستطيع أن نقوم بذلك على أفضل وجه في ديار كل منا .

السيد الرئيس ، أصحاب السعادة ، باسم الرئيس ماركوس ، وباسم شعب الفلبين ، اسمحوا

لي أن أوجه لكم جميعا الدعوة الى بلدنا مانيل .

السيد مونتيس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان أول كلماتي سوف تكون التهنئة الصادقة من قبل حكومة الارجنتين لكم ، بمناسبة انتخابكم بالا جماع لرئاسة الجمعية العامة . انها اشادة ، في الواقع ، موجهة الى صفاتكم الانسانية والمهنية ، وكذلك لمعرفتكم المتعمقة للمشاكل المعروضة على هذه المنظمة . اننا على ثقة أنه تحت ادارتكم المستنيرة ، فإن مهمانا سوف تكلل بأفضل النتائج . وأود منذ الآن أن أؤكد لكم التعاون الكامل من قبل وفد الارجنتين معكم .

الواقع انكم مواطن بارز من بلد تربطه مع الارجنتين أكثر العلاقات ودا ، وصدادة ، وتفاهما على أساس الاحترام المتبادل . لقد أقمنا ، خلال الأعوام المتالية ، العلاقات البناءة التي يتم التعبير عنها على الصعيدين ، الثنائي والمتعدد الأطراف . وفي هذا المجال ، فانه يسعدني أن أذكر بالدور البناء ، الذي تلعبه يوغوسلافيا داخل حركة البلاد غير المنحازة ، وذلك بالجهود التي تبذلها سعيا لاتخاذ المواقف المتزنة - حقا - التي تتماشى مع المبادئ التي أدت الى انشاء هذه الحركة .

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة ، كي أعرب عن امتناننا لسعادة السفير شيرلي هاملتون أميراسنغ من سرى لانكا ، وذلك على الطريقة الحكيمة والبناءة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة . . .

اننا ما زلنا نعتقد أن هدف العالمية يجب أن يتحقق ، واحتراما لهذا المبدأ ، فاننا نحبي اليوم في هذه القاعة ، ونرحب هنا بجمهورية جيبوتي ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية وقد انضمنا لمنظمتنا ، وكذلك بابوا غينيا الجديدة وأنغولا اللتين انضمنا الى المنظومة في العام الماضي ، ونحن نعرب لهم جميعا عن تمنياتنا بالرفاهية .

ووفقا لتقرير الأمين العام السنوي حول نشاطات الأمم المتحدة ، فان الأحداث التي طرأت منذ المناقشات العامة الأخيرة لا تسمح لنا بأن نشعر بكثير من التفاؤل فيما يتعلق بالأوضاع الدولية . ان السلم والأمن الدوليين ، وهما يمثلان المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة ، قد تعرضا لتهديد جديد بعد تصاعد التوتر في بعض العمليات السياسية ، وان ذلك يثير قلقنا جميعا .

وفي اطار الصورة العالمية الشاملة ، التي لا تدعو الى كثير من التشجع ، يمكنني أن أؤكد
- على خلاف ذلك - على مغزى حدث يعتبر ايجابيا من وجهة نظر أى انسان ، حدث يعتبر علامة
على الطريق في العلاقات بين الدول الامريكية ، وانني أشير هنا الى ابرام المعاهدة الخاصة بقناة
بنما ، التي تم التوقيع عليها - مؤخرا - في وجود غالبية رؤساء دول وحكومات بلاد امريكا اللاتينية .
ان الارجننتين وهي تهتم بامريكا اللاتينية ، حيث تحظى منها بالأولوية بالنسبة لعلاقاتها الخارجية
قد مثلت في هذا الاحتفال الرسمي برئيسها ، وذلك تأكيدا لحماسها ودعمها وارتياحها ، الذي
تشعر به تجاه النتيجة الموفقة لهذا النزاع القديم .

ان بنما والولايات المتحدة الامريكية قامتا بكل واقعية باثبات انه عندما تتوفر الرغبة السياسية من قبل الاطراف المعنية فانه يمكن عن طريق التفاوض ان يتم الحل السلمي للمنازعات . وبهذا فان الحوار والتعاون تتغلبان على المواجهة . وهكذا فقد تم القضاء على احد العوائق التي وقفت في سبيل الصداقة بين البلدين .

ان بلادى التي تعاني منذ قرن ونصف قرن من التعرض للمساس بسلامتها الاقليمية ، تتمنى صادقة ان تنهج المملكة المتحدة نفس السبيل الذى سارت عليه الولايات المتحدة . واننا على ثقة من انه بفضل نفس الارادة السياسية ، يمكن ان نتوصل الى حل مرض فيما يتعلق بمشكلة جـزر ملفيناس ، بما يقضي على آخر اثار الاستعمار في امريكا .

وتطبيقا لقرار ٤٩/٣١ الذى وافقت عليه الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ ، وهو القرار الذى يؤكد على قرارات سابقة ويصدق عليها ويوضح جليا موقف الامم المتحدة حول هذا النزاع فقد ذهبنا مرة ثانية الى المفاوضات مع المملكة المتحدة وقد فعلنا ذلك بحسن نية ، عاقدين العزم على التقدم في هذا الطريق ، ولكن دون ان نبعد عن اعيننا الحقوق المشروعة التي تدفعنا الى هذه المطالب . وخلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر المقبل سوف نعقد اجتماعا اخر وسنحيطكم بنتائجه في الوقت المناسب . ونود ان نكرر مرة اخرى املنا في ان المملكة المتحدة سوف تحقق الامل في ايجاد حل عادل لهذه المشكلة .

وان الارجننتين لتود خلال شخصي ان تعبر عن امتنانها للجمعية العامة على التفهم الذى ابدته نحو هذه المشكلة التي تم التعبير عنها بالعديد من القرارات التي تعبر عن التضامن من قبل الغالبية العظمى للدول الاعضاء . وانني اود بصفة خاصة ان اشكر لجنة ال ٢٤ التي كلفت باعداد المبادئ التي يمكن ان تطبق في سبيل تصفية الاستعمار في هذه المنطقة ، وأرجو ان تأخذ في الاعتبار ان تتمشى مع المواصفات الخاصة لكل حالة على حدة .

ان اولى المحادثات بين البرازيل وباراغواى وجمهورية الارجننتين ، سعيا لتسيق المصالح وحصول البلاد الثلاثة المعنية بالامر على حقوقها فيما يتعلق باستخدام موارد المجرى الاعلى لبارانا ، تعتبر خطوة هامة لتحقيق التفاهم بين الدول التي تشترك في نفس الموارد الطبيعية . وتؤكد ايضا ان الحوار والتعاون انما هما الطريقان المناسبان للعلاقات بين بلاد امريكا اللاتينية .

ان الارجننتين كانت تدافع بصورة تقليدية عن الاستخدام والاستفادة بصورة طبيعية من الموارد الطبيعية على اساس رشيد وذلك وفقا لاتفاقات دائمة تسمح بالتوفيق بين الاهداف والاحتياجات لكافة الدول المعنية .

ان المجتمع الدولي اتخذ اجراءات ذات معنى نحو ايجاد قاعدة سلوك من اجل استخدام وانماء هذه الموارد وفقا للمبادئ التي تهدف الى اقامة التعايش السلمي المتناسق بين الشعوب . ويقع على عاتق حكوماتنا ان تتحمل المسؤولية بان تقيم هذا التعاون على اساس مقبولة ومعايير مقبولة وذلك سعيا لان تطبق هذه العملية وفقا للخبرات المفيدة التي تحققت حتى الان .

ومن بين المجالات الحساسة التي تستدعي اهتماما خاصا للجمعية العامة ، فان مشكلة الشرق الاوسط تحتل المرتبة الاولى . ويرجع هذا كما قلنا ذلك عدة مرات هنا الى انه توجد في هذه المنطقة سلسلة من الظروف المحفوفة بالخطر . واذ لم تواجه هذه الظروف على وجه السرعة فانها قد تحول الهدنة الضعيفة التي تم التوصل اليها بصعوبة بالغة الى مواجهة مسلحة جديدة قد تسفر عن عواقب غير متوقعة . ويجب ان نشير هنا الى انه رغم الجهود التي تبذل للقضاء على العراقيل التي تقوم على طريق السلام ، فان هناك مواقف متشددة مازالت قائمة ولا تتماشى مع اماني المجتمع الدولي كما انها لا تتماشى مع التوصيات التي قدمتها الامم المتحدة .

ان حكومة بلادي تعتقد ان المساهمة الملموسة التي يمكن ان تتقدم بها الاطراف المعنية بالنزاع - اذا مارغبت فعلا اقرار سلام عادل ودائم - هي ان تمتنع نهائيا وعلى اية صورة من الصور عن الاقدام على اي اجراء يكون من شأنه بصورة مباشرة او غير مباشرة ان يضر بالمفاوضات او يضر العراقيل امامها .

ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) يعتبران نقطة انطلاق ظاهرة من اجل تحقيق هذا الهدف . ان المجموعة المتوازنة للحقوق والالتزامات المتبادلة التي ينطوى عليها هذان القراران يمكن ان تستكمل بالعديد من العناصر الاخرى التي يمكن ان تنبثق عن الاوضاع الراهنة في الشرق الاوسط في الوقت الحالى . الا ان هذه النصوص ، حتى وان كانت مناسبة ، الا انها سوف تظل حبرا على ورق ان لم توجد هنا ايضا الرغبة في التصرف بمرونة وفي اطار من الروح الهناءة ، وذلك تسهيلا لاقامة بداية التفهم المتبادل ، او الاتفاق المتبادل ، ان الذين

يتمسكون بالمواقف المتشددة ويتجاهلون الواقع الذي يحيط بهم ، والذين يتطلعون الى دعم الغزوات الاقليمية العبارة باتخاذ التدابير التي ادينت حتى من قبل حلفائهم يتواطأون ضد مصالحهم الشخصية ويزيدون من صعوبة التوصل الى الحل الشامل اللازمة .

ان جمهورية الارجننتين الان مثلما فعلت دائما في الماضي ، تود صادقة ان يتم التوصل الى حل سريع لمشكلة الشرق الاوسط . وفي الواقع فان هذه الامنية لا ترجع الى وقت قريب ، كما انها لا تعتمد على عوامل متقلبة او ترتبط بظروف ذات اعتبارات اقتصادية وهي الظروف التي اصبحت تتطوى الان على اهمية كبيرة . بل ان الامر يذهب الى ابعد من ذلك ، فاذا ما اخذنا الالتزامات الطبيعية التي تقع على عاتق الارجننتين كعضو في الامم المتحدة فاننا نجد انها تقتضي منها ان تسعى الى التوصل الى الاساليب والى الحلول السلمية . ان موقفنا حيال هذه المنطقة يرجع الى العديد من الاسباب العميقة والاساسية المتعلقة بالاسهامات البشرية الكبيرة المرتبطة بالعرب وباليهود ، وبالجزر العربية واليهودية التي خرجت منها موجات كبيرة من الهجرة انضمت الى شعوبنا ولعبت دورا هاما في تشكيل كياننا وشخصيتنا القومية . ولهذا السبب فانه يمكننا ان نؤكد بان لدينا خبرة كبيرة في الجوانب الايجابية القائمة على التعايش المتناسق على الصعيد الاجتماعي في المجتمع الارجنطيني بين مختلف الاجناس والاديان ، ومن هنا فاننا نستطيع انطلاقا من هذه الخبرة ان نقترح التقدم بمساعيها الحميدة للمساهمة في حل هذا الصراع الذي يثير القلق .

ان علاقاتنا الودية سواء مع الدول العربية او مع اسرائيل انما تسمح لنا بان نتبين مدى الرغبة في السلام والتقدم لدى الجانبين .

ان حكومة الارجننتين ترى انه يجب في الوقت الحالي ان يستأنف مؤتمر جنيف بشأن السلام وذلك حتى يمكن ان تجرى فيه المفاوضات التي تؤدي الى اقرار السلام الدائم . اننا نحث كلا من العرب والاسرائيليين ، فيما يتعلق بموقفيهما ان يتغلبا على الاعتراضات الخاصة بالظروف القائمة وان يتغلبا على هذه الاعتراضات بحيث يمكن لهذا الاجتماع ان يتم وان يبدأ معا التعاون في الشرق الاوسط .

وفي الجنوب الافريقي فان الاوضاع لا تدعو الى الحماس ايضا ذلك ان مشكلتي روديسيا وناميبيا والعواقب المترتبة على ممارسة الفصل العنصري قد ادت بهذه المنطقة الهامة الى وضع دقيق . ومن

هنا فان اى تأخير في الحل قد يؤدي الى الحيلولة دون اتخاذ ترتيبات مناسبة في اطار الميثاق . وفي هذا المجال فان تحرك الامم المتحدة يدل على انها عرفت كيف تتفادى العواقب . ولقد قلنا منذ عام ان منظمنا شعرت بحساسية نحو احداث تغييرات ، ولكنها في كثير من الحالات اعطت مثل هذه التغييرات عند حدوثها دفعة قوية ، وبذلك جعلت منها امرا مشروعا .

ان المثل الذي أشرنا اليه هو تصفية الاستعمار . وفي هذا المجال ، فان منظماتنا أوجدت النظريات التي دعت الى تشجيع استقلال عدد كبير من الدول التي أصبحت الآن مستقلة وذات سيادة . والمشكلة التي نعالجها الآن ينطبق عليها كل ما قلناه ، ان الأمم المتحدة عرفت كيف تحدد الطريق الذي يجب أن تسلكه لتلبية التطلعات المشروعة للشعوب التي مازالت تنتظر هذا الاستقلال ، والتي مازالت تعيش على هامش الحياة .

اننا نشترك في محيط مع القارة الافريقية ، وهو يربط بيننا وبينها ، كما انه يسهم في التطور الاقتصادي في بلادنا . اننا نهدف في سياستنا الخارجية الى حماية هذه المجالات المشتركة ومن هنا ، فان كل ما يطرأ على افريقيا لا يمكن أن نقف حياله مكتوفي الأيدي . ولذلك فقد اشتركنا في المؤتمر العالمي لمكافحة الفصل العنصري الذي عقد في نيجيريا ، ونعرب عن ارتياحنا للجهود المواتية الذي ساد المفاوضات والذي أدى الى الموافقة على البيان الختامي باتفاق عام في الرأي . ان الضرورة الملحة لوقف ولتضيير الاتجاه نحو سباق التسلح انما هي أمر ملح بالنسبة لجميع شعوب العالم . ان القوى الكبرى التي تحتكر وتحمل المسؤولية عن الأسلحة المدمرة ، يجب أن تقوم بواجب حتمي ، ألا وهو واجبها في أن تقوم بمسؤولياتها نحو المجتمع الدولي . ان محاولة التشويه ، أو رفض هذه المسؤولية واللقاء بها على عاتق الدول المتوسطة أو الصغيرة مع حاجة هذه الدول الأساسية الى الأمن والدفاع والتي يجب أن تعترف بها ، فان التخلص من هذه المسؤولية سوف يثير التشكك والريبة حول تحويل أنظار العالم الى مشاكل ثانوية وذلك تفاديا لاتخاذ التدابير اللازمة في المجال الحيوي ، والذي يجب أن تعطى له الأولوية ، وهو مجال نزع السلاح النووي .

ان الدورة الثامنة الاستثنائية للجمعية العامة سوف تتيح لنا الفرصة المواتية لكي نرى الاعراب عن رأي الحكومات بصورة واضحة حول هذا الموضوع . ولأول مرة ، فان الأمم المتحدة التي تتكون من ١٤٩ دولة سوف تعقد دورة استثنائية هدفها الوحيد هو أن تناقش هذه الدول بتعمق كافة المسائل المتعلقة بنزع السلاح . ومما لا شك فيه أنها سوف تواجه تحديا صعبا ، ولكنه تحد محفز لايجاد المعايير الجديدة ذات الأولويات في التفاوض في المستقبل .

ان جمهورية الأرجنتين كان لها شرف ادارة الأعمال التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية ، ولقد تحملنا هذا المنصب وكلنا ادراك للجهود التي يجب أن نبذلها لكي نحترم هذا التفويض . وانني أود ، منذ الآن ، أن أعرب عن اهتمامنا وعزمنا على المضي قدما في التعاون مع البلاد الموجودة هنا حتى نتيج لهذه الدورة أفضل الضمانات للنجاح .

ان حكومة الأرجنتين تشعر بقلق عميق تجاه موضوعين رئيسيين ، حيث سجلنا بكل ألم فشل بعض الأساليب التي تسعى الى التوصل الى اتفاق ، مما أدى الى قيام بعض أشكال المواجهه والتفكك وانعدام الاتفاق .

ان هذين الموضوعين يتصلان بحقوق الانسان والتعاون الاقتصادي . ولقد وردت الاشارة الى هذين الموضوعين في المادة الرابعة من ميثاق منظمنا ، ايمانا من المجتمع الدولي بهذين الموضوعين . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكتفي بالاعلان عن تأييد حقوق الانسان والتعاون الدولي ، بل عليها أن تشجع الدول على التعاون في سبيل العمل على نشر هذين المبدأين بحيث تضمن للانسان احترام حقوقه وتلبية احتياجاته الأساسية .

فبالنسبة للموضوع الأول ، وهو موضوع حقوق الانسان ، فان هناك زاوية لا تتمشى مع الواقع اذ تكتفي المنظمة بالادانات غير المحددة والمبهمة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان ، بل انها تتجاهل ظاهرة تسيء الى حقوق الانسان بشكل أكبر ، وهي في الواقع مصدر دائم لانتهاكات هذه الحقوق ، ألا وهي ظاهرة الارهاب .

ورغم أن هناك تهديدات وتحذيرات متناثرة ضد هذه الآفة ، الا أن البعض - ولأسباب سياسية - يفضلون التقليل من شأنها ، ويصفون الأعمال الارهابية بانها مجرد جرائم سياسية أو جرائم عامة .

وفي الحقيقة ، فان هذه الأعمال ، بصفة خاصة ، هي انتهاك للحقوق ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نصفها بأنها تشكل جريمة من جرائم القانون العام ، على أساس انها جرائم ذات دوافع سياسية ، ذلك لأنها تتم بطرق تتسم بالقسوة والعنف ، ومن ثم فلا يمكن على الاطلاق أن نضعها ضمن الاطار التقليدي للجرائم العادية أو السياسية المألوفة . اننا نواجه الآن جريمة " تضر وتمس بالانسانية " انها جريمة الارهاب التي تتضمن بعض سمات الجرائم السياسية والجرائم العادية .

وفي كل يوم تقريبا نقرأ في الصحف عن وقوع جرائم جديدة للإرهاب ، مثل الاختطاف وغيره من جرائم الإرهاب الأخرى . ان سلفي الذي تحدث اليكم من فوق هذه المنصة منذ عام مضى كان ضحية اعتداء إجرامي إرهابي أوشك أن يفقد حياته بسببه . وهناك قائمة مطولة لعمليات الإرهاب تلك العمليات التي تعتبر محنة رهيبية في عصرنا الحاضر .

وفي هذا الاطار يمكن أن أشير الى الكلمات التي قالها الأمين العام في الرسالة التي وجهها الى الأمم المتحدة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ، ذلك لأنها تعبر بجلاء عن هذا الموضوع ، وان وفد بلادي ليشاركه هذا الرأي تماما ، فقد قال :

" توجد الآن ظاهرة في عصرنا هذا تتخذ أبعادا رهيبية ، ألا وهي تصاعد جريمة الإرهاب الدولي . وهذا الشكل من أشكال العنف هو من أكثر مظاهر العنف ضررا ، ان مصدره ليس البيئة الفقيرة التي تعاني من الفقر والحرمان ، بل انه يظهر في بعض القطاعات من المجتمع الذي يجمع بين النفوذ وبين المواقف التي تعبر عن عدم الرضا والفضي وعدم الارتياح ، مما يؤدي الى الصلف العدواني . وهناك جدل كبير حول جذور هذه الآفة الاجتماعية والسياسية . ومهما كان من أمرها ، فانها تنطوي على خطورة كبيرة ، ويجب أن تحظى باهتمام دولي كبير وأن نناقشها بجدية كبيرة داخل الأمم المتحدة " .

وهذه هي المفاهيم التي تعبر عن الواقع . والأرجنتين ما تزال تبدي مخاوفها من هذا الوباء ، وتحذر من أن يكون هناك تصاعد إرهابي ، كما انها تحذر من العواقب المترتبة على هذه الأنشطة القاتلة ، ان أن هناك بعض المجموعات المتطرفة والمنعزلة التي مازالت مستعدة لبيوت الإرهاب . وتظهر بعض هذه المجموعات في كبريات عواصم أوروبا حيث تسمي أجهزة البوليس جاهدة لاكتشاف المخابئ الخفية لهذه المجموعات بهدف احباط جرائمها التي ترتكبها من أجل الحصول على مزيد من الأموال .

ان الارهاب ليس من نوع واحد يختص به شعب أو اقليم معين في العالم ، بل ان الارهاب هو تعبير عن مؤامرة واسعة النطاق تختار لنفسها دولة تكون قاعدة لأعمالها ، وتنتشر بنشاطها في العالم لتدمر النظم الاجتماعية والاقتصادية باستخدام وسائل مألوفة في التهديد . وقد بدأت مجموعات ارهابية في حملة مزعومة للدفاع عن حقوق الانسان ، وهي تلجأ الى اتهامات متعمدة ومنظمة لكي تصور بعض الدول بأنها تنتهك حقوق الانسان . والواقع ان هذه الحملة المريرة الاستبدادية قد وصلت الى بعض القطاعات الدولية التي تعتبر اليوم مسرحاً للأعمال المتكررة للارهاب .

ان مفهوم انتهاكات حقوق الانسان ، مشوه الآن ويعيد عن الواقع . واننا نذكر بأنه وفقاً للتعريف الدولي ، فان انتهاكات حقوق الانسان تحدث في أنماط متصلة ومتماسكة وتتبع وفقاً لسياسة مدروسة .

اننا عندما أنشأنا هذه المنظومة الدولية ، كان انتهاك حقوق الانسان يعتبر عملاً يتأتى من جانب سلطة حكومية اضراراً بالمحكومين . أما الآن فقد ظهرت حقائق وضغوط جديدة تشمل فسي مجموعات دولية مخربة ، ويعتبر ذلك شكلاً حديثاً لانتهاك حقوق الانسان ، ويجب أن نقول انه ليست هناك أية أداة دولية تسمح بهذا النوع الجديد من الانتهاك .

ان الاخفاق في تفهم هذه المجموعة المتغيرة من الظروف معناه المواجهة الجزئية للمشكلة . وهكذا فان علاجها يتركز بصفة مطلقة على تصرفات حكومية ، بينما نغفل الحقيقة بأن المنبع الوحيد لهذا العنف انما يتأتى من الخلايا الارهابية التي تثير بأعمالها التميرية ، موضوع فعالية الضمانات الفردية ، بل وبقاء الانسان . ولهذا السبب ، يجب على الشعب - عن طريق حكومته - أن يتمكن من ممارسة الحق المشروع للدفاع عن النفس حينما يواجه اعتداءً ارهابياً ، دون ضغوط ترمي الى تقييد سيادته .

وكاستجابة ايجابية لمناشدة الامين العام ، فان حكومة الارجننتين تعتزم أن تتعاون تعاوناً كاملاً في أية مبادرة ، تأخذ في الاعتبار الموقف الفعلي وتواجه وجود الارهاب ، وذلك باجراءات فعالة قائمة على التضامن . وناشد بقية المجتمع الدولي أن يسير على نفس النحو ، وأن يقدم هذه المساعدة للدول المتضررة من هذه الاعمال ، حتى يجعل من الممكن العودة الى التمتع الكامل والحقيقي بالضمانات والحريات الفردية .

ونؤكد أن البند الثاني ، الذي يبدو أن منظمتنا تواجهه بشأنه حواجز قوية ، هو الذي يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي . واننا لنجد الدليل على ذلك في النتائج الهزيلة لمؤتمر باريس حيث تركزت المفاوضات خلال الـ ١٨ شهرا الأخيرة على النواحي الاقتصادية العالمية ولم يحقق المؤتمر هدفه ولم يكن على مستوى الأمانى التي علقنا عليه من جانب المساهمين فيه ، الذين سعوا الى تحقيق التغييرات الهيكلية التي نحتاجها في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة . وتتسم هذه العلاقات بعدم توازن أساسي . فالتضخم ، والأزمات في موازين المدفوعات ، والارتفاع الهائل للديون الخارجية ، والبطالة الضخمة في الدول الصناعية ، وابطاء النمو الاقتصادي في كل مكان ، والفوضى النقدية ، كل هذه ان هي الا مظاهر للأسباب التي كانت تتفاعل في العقود الأخيرة .

ان هناك مجالات عديدة يمكن أن توجه اليها سياسة التعاون الدولي . ومن الميادين المناسبة التي يمكن تطبيق ذلك فيها ، ميدان التكامل بين الدول النامية التي تتميز بالملاح التي تشترك فيها وهي : ضعف عوامل التكامل الجغرافي فيما بينها وبين الاقاليم المجاورة لها والتي تقع تحت نظم سياسية مختلفة ، وضعف التدريب المطلوب للمجموعات الاجتماعية الذي يمكنها من أن تستوعب المعرفة الناشئة عن التقدم العلمي ، وكذا ضعف التكامل التكنولوجي بين هياكلها الاقتصادية . ان ذلك كله يُضعف عمليات التكامل الاقليمية المشتركة بين الاقاليم ويجعل من الصعوبة تكيف احتياجاتهم مع احتياجات التطور الاقتصادي العالمي .

وهناك مشكلات تتعلق بالبلدان الصناعية فيما بينها ، أو فيما بينها وبين البلدان النامية . ولقد جعلت الظروف الحالية من الضروري التفاوض في جبهة ثالثة ، وذلك عن طريق البحث عن وسائل وطرق التكامل بين البلدان النامية ، وأثر تنميتها على الدول الصناعية ومشاركتها في تحقيق هذه الأهداف .

هذا التطور الجديد في التعاون الاقتصادي الدولي ، المبني على التفاعل بين الأفراد والجهود الجماعية من البلدان النامية ، قد لقي تأييد منظمتنا ، ويشكل أحد الميادين الديناميكية في عملية احداث التغيير ، لقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يجب أن يساهم فيسه أعضاء المجموعة الدولية .

ان مبادرة الارجننتين في ميدان التنمية الفنية الافقية معروفة جيدا . اننا نأتي الى هذه الجمعية باهتمامات جديدة ، متعاونين مع الجميع ، لايجاد أنواع من المؤسسات والهيئات لكي تعطي دفعة قوية للتكامل في العالم النامي .

وكنتيجة لذلك ، فان هناك حاجة ملحة للبلدان النامية لكي تحدد فيما بينها مجالات الأولويات الاقتصادية التي بالاضافة الى التكامل الطبيعي ، وعلى أساس برنامج خاص لتكامل الموارد البشرية ، يمكن أن تيسر لهذه الدول الانضمام الى المجرى الرئيسي للاقتصاد العالمي . ان كثيرا من المشكلات الرئيسية المتعلقة بالغذاء والسكان والسياسة ، يمكن أن تتغير الى حد بعيد في نوعيتها وحجمها ، اذا استطاعت البلدان النامية أن تعتمد على خطط مناسبة ووسائل التمويل الأساسية ، وذلك لانتهاج سياسة تكامل للموارد البشرية القادرة على بناء هياكل انتاجية فعالة للغاية .

ويجب أن تدرك البلدان المتقدمة صناعيا ، وكذلك البلدان التي تقدم المعونة ، انه يوجد في هذا المجال فرصة لتوجيه الفائض من الموارد الى البلدان النامية . كما يجب أن تعترف هذه البلدان بأن هذه السياسة هي سياسة واقعية تهدف الى ضمان رخائهم في المستقبل عن طريق نمو الأمم الاخرى .

ان وضع قواعد لتجميع المعلومات التكنولوجية سيحدث ظلما من جانب الدول المتقدمة ذات الوفرة ، ضد أولئك الذين يحاربون في ظروف صعبة للتغلب على عقبات التنمية .

ونود أن نركز على أن بحث البلدان النامية عن صيغ للتكامل الملائم غير التقليدي ، يجب أن يبحث من قبل المجتمع الدولي بكل الجدية التي يستحقها ، ويجب أن تقبل هذه الصيغ الى جانب الصيغ القديمة ، مثل المبدأ العالمي الخاص بالدول الأولى بالرعاية .

اننا نعتقد أن الحوار الصريح الواسع النطاق بين المجموعات التكاملية المتعددة الجنسيات وبين منظمة الجات يجب ألا يؤدي الى تحقيق منافع متبادلة فقط ، بل يجب أن يؤدي أيضا الى اثراء مبادئ هذه المنظمة العالمية .

ونحن نرغب ايضا بالنسبة للدول التي لديها فائض ان تتوافر لديها الارادة السياسية لتقديم التكنولوجيا للبلدان النامية عن طريق قواعد دولية منصفة .

كما نحتاج الى الدعم المالي ايضا لتحقيق التكامل وذلك لتحقيق الأهداف المحددة ويؤدي حجم الفوائض المالية الحالية الى ان نأمل في امكانية انشاء صناديق تمويل أنواع التعاون الذي ندعو اليه .

ولذلك فاننا نعتقد أنه من المهم للمجتمع الدولي ان يقوم بدراسة هذه النواحي ، ودراسة المؤسسات والأجهزة القائمة حتى تتجه هذه الصناديق نحو مشروعات التكامل . هذه المؤسسات تقدم اليوم خدمات رمزية ، ولكن حجم الموارد التي نحتاجها لتحقيق التكامل يحتاج الى تناول قائم على التخصص ، وعلى أساس مفهوم مختلف .

وتشعر حكومة الارجنتين انه يحق لها المطالبة بتأييد واسع من المجتمع الدولي للفكرة التي تنادي بها لأنها تضطلع بالمسؤوليات الجديدة التي ستلقى على عاتقنا ، من بين اولئك الذين يقبلون ذلك في اطار التعاون الاقتصادي الدولي ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بالبلدان الأقل حظا من النمو علاوة على هذا فانها تفعل ذلك بتأييد من النتائج التي اكتسبتها من جهودها لأنها استطاعت ان تتغلب ، في اقل من عام على أعقد مرحلة اقتصادية في تاريخها . وبالطبع هناك مشاكل ينبغي حلها ولكنها اكتسبت الثقة في ان تحقق النجاح النهائي يعاونها في ذلك تفاهم الشعب الارجنتيني وتضحياته .

ان هذا الموقف ليشهد على القيمة الكبيرة التي نعلقها على عالمية الامم المتحدة كمنظمة مفتوحة لمساهمات الجميع ، وفي نفس الوقت لا توجد بها استثناءات . وطبقا لذلك فاننا لانعجز عن تسجيل مخاوفنا التي تشاركنا فيها امريكا اللاتينية عن اتجاه يربى الى عزل بلدان النمو المتوسط عن الآليات الهامة للتعاون الدولي .

ونحن نعتقد ان البلدان النامية في مجملها يجب ان تشارك في هذا التقليد ، فليس بمجرد الصدفة ان تجرى اقامة اسس في سبيل تعاون اقتصادي وفني منهجي مثير بين البلدان النامية . وهذا من شأنه ان يشجع على تكامل بناء ومفيد .

ان حكومة بلادي تفتخر لا اختيار الارجنتين كمكان يستضيف أول مؤتمر للامم المتحدة للتعاون

التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس آيرس في منتصف عام ١٩٧٨ . كما حدث في بداية هذا العام ان عقد بها أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المياه ، فان حكومتي سوف تقدم كل واجبات الضيافة لجميع المشتركين في ذلك اللقاء الجديد ويسرها ان ترحب باخلاص بممثلي الدول وتؤكد لهم تعاونها الوثيق من اجل النجاح .

السيد باترسون (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن وفد بلادى أود أن أعبر عن احترامنا لكم على انتخابكم لمنصب رئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهذا اعتراف بصفاتكم القيادية البارزة ، ومعرفتكم المستنيرة بالقضايا الدولية ، وانني لأشيد بسجل بلدكم الممتاز في الشؤون العالمية كعضو مؤسس لحركة عدم الانحياز . واننا لوثقون من انه تحت قيادتكم القديرة ، فان هذه الدورة للجمعية العامة سوف تكون مصدر الهام لدفعة جديدة من أجل التعاون الدولي نحو السلم والعدالة الاقتصادية لكافة الشعوب .

وأود أيضا ان أثني على سلفكم ، وان نعبر عن تقديرنا الخالص للسفير اميراسنغ من سرى لانكا لعمله الممتاز في رئاسة مداولات الدورة الماضية .

كما نعبر كذلك عن الامتنان للسيد كورت فالدهايم الأمين العام لجهوده التي لا تكل لخدمة قضية السلم وحل القضايا الشائكة التي تواجهنا جميعا .

أود أيضا ان أرحب بجمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية كعضوين جديدين في الامم المتحدة . ان قبول جيبوتي يشكل علامة أخرى هامة على طريق عملية تصفية الاستعمار .

وفيما يتعلق بجمهورية فييت نام الاشتراكية ، فقد تابعنا برهبة واعجاب الكفاح الذي لا يتوقف لهذه الشعوب لمدة ثلاثة عقود ضد الامبريالية ومحاربتها من أجل الاستقلال ؛ وبعد ان انتصر في هذه الحرب شاهدنا كفاحا آخر من أجل العضوية في الامم المتحدة . وان تاريخ كفاح فييت نام من أجل الاستقلال ، وحربها حتى تأخذ مكانها الصحيح بين مجموعة الامم ، يقف مثلا مضيئا للاصرار والعزم لكل الشعوب المقهورة .

ونحن نثق ان أعضاء المجتمع الدولي سوف يقدمون لكل من البلدين المساعدة من أجل تنمية كل منهما واعادة تعميرهما ، واحترام سيادة كل منهما .

لقد جاء عام ١٩٧٧ بالاعراب عن التفاؤل بين بعض كبار الساسة من ان تقدما كبيرا سوف يحرز لتحقيق حلول في مناطق التوتر الدولي ، والمنازعات السياسية والاقتصادية .

ان الموقف السياسي الدولي الحالي مصدر قلق عميق لنا جميعا ، فقد برزت مناطق جديدة للصراع والتوتر تشكل تحديا كبيرا لعملية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وبالإضافة الى ذلك فان استمرار وجود مشكلات اقتصادية دولية رئيسية وخاصة تلك التي تؤثر على البلدان النامية ، والافتقار الى تقدم كبير نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تزيل بسرعة اى شعور بالتفاؤل ، وينبغي تطبيق حلول عاجلة اذا كنا نريد للامم المتحدة ان تفي بالتزاماتها كأداة فعالة من أجل الحفاظ على السلم .

ولقد أصبح موقف الجنوب الافريقي اكثر خطورة . فشعب زيمبابوى لم يقترب من الحرية ولا الاستقلال . وبمرور الوقت ، فان من ستقع عليهم الخسارة وحدهم هم سكان زيمبابوى الاصليين . ومن ثم فانه يجب تسوية المشكلة على هدى الخطوط التوجيهية التي وردت في قرارات الامم المتحدة العديدة ، وخاصة اعلان مابوتو ، الذى تمت الموافقة عليه في أوائل هذا العام .

ويجب أن نواصل مطالبة نظام حكم ايان سميث غير الشرعي بترك السلطة فورا وبلا شروط لغالبية سكان المنطقة . ولا يمكن التنازل عن هذا المطلب . وأية محاولة لايجاد اى حل آخر مقضي عليها سلفا بالفشل . ونحن نرغب باهتمام المبادرات الحالية لحل الموقف . ان حكومة وشعب جا ما يكا ، سيؤيدان دائما المحاولات التي تهدف الى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض ولكن الكفاح المسلح سيستمر وسيلقى تأييدا غير المشروط ، حتى تلبى الامني المشروعة للسكان الوطنيين الاصليين .

اننا نجد في ناميبيا ، ان نظام حكم بريتوريا مازال يقوم ضد ارادة الرأى العام العالمي متحديا قرارات الامم المتحدة ، باحتلاله غير الشرعي لمناطق تقع مباشرة تحت مسؤولية هذه المنظمة . أما والا مر كذلك ، فان هذا الموقف يشكل تحديا واضحا ومباشرا لسلطة الامم المتحدة . فقد تلاعب نظام الحكم هذا ، بقرارات الامم المتحدة ، وأظهر مرارا وتكرارا انه ليس على استعداد لسحب وجوده ونفوذ من هذا الاقليم ، وأقام منشآت للتجارب النووية في المناطق الصحراوية في ناميبيا ، كما قام باستعدادات لاجراء تجارب على أجهزة نووية لاغراض عسكرية وعدوانية ، فماذا نجد ؟ ان المفاوضات التي تجرى من جانب بعض الحكومات مع نظام الحكم في بريتوريا ، في جهد ، مناقشة تلك الحكومة لكي تتخلى عما تحتله بطريقة غير مشروعة .

ان وفد بلادي يقف بعزم وراء اعلان مابوتو . وعلى شعب ناميبيا ان يقرر مستقبله بنفسه . ويجب اجراء انتخابات حرة تحت اشراف وسيطرة الامم المتحدة . وقبل اجراء مثل هذه الانتخابات فان الظروف الخاصة بالتسوية عن طريق التفاوض يجب أن تخلق وفقا لكل القرارات والمقررات الخاصة بهذا الموضوع والصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة منها ما يتعلق بازالة الوجود العسكرى لجنوب

افريقيا في هذا الاقليم . وكذلك مشاركة حركة سوابو في الانتخابات ، وقبول هذه الحقيقة وهي أن ناميبيا سوف تسير نحو الاستقلال ككيان سياسي واحد ، مع المحافظة على وحدة وسلامة ترابها . ان أية تسوية عن طريق التفاوض ، يجب ان تتضمن هذه الشروط الاساسية حتى تحظى بتأييد جامايكا وموافقتها .

ويمر الموقف في جنوب افريقيا ذاتها الآن بمرحلة حرجة ، فالمذابح التي ترتكب في حق السود الابرياء واغتيال القادة السود ، هي أمر شائع اليوم ، في حين ان الاقلية البيضاء العنصرية تزيد من أعمال القمع بهدف تأخير النهاية الاليمة الحتمية بالنسبة اليها . وفي الوقت الذي يلجأ فيه القادة وصانعو الرأي العام في بعض الدول الكبرى الى مناشدة السود الذين يحاولون التغيير ، باتباع الوسائل السلمية في ذلك ، نجد ان فورستر يظهر ازدياداً واحتراراً للمبادرات التي تقدم اليه من الدول الكبرى . وقد اعلن مؤخراً اقتراحات لاحداث تغييرات دستورية لم تتضمن أية أحكام بشأن نقل السلطة الى غالبية السكان في جنوب افريقيا .

ان الاجراءات الخاصة بتأييد الشعب الافريقي من أجل الحرية ، أصبحت الآن امراً ملحاً ، ومما يبعث على القلق بصفة خاصة ، استمرار تعاون بعض القوى الكبرى مع نظام الحكم في بريتوريا في الميادين العسكرية والاقتصادية . ولا نستطيع بعد الآن ان نكتفي بتأكيدات جوفاء لمعارضة الفصل العنصرى ، في حين ان هذه البلدان تفيد من المعونات العسكرية والاقتصادية ، وبذلك تمكن من دعم هذه السياسة الاجرامية وهي سياسة الفصل العنصرى . وفي هذا المقام ، فان التطور المزعج هو حصول نظام حكم بريتوريا على القدرة على انتاج الاسلحة النووية .

ولقد اظهر مرة اخرى المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى الذى عقد في لاغوس بنيجيريا في آب/أغسطس من هذا العام ، البغض العالمي لنظام الفصل العنصرى . ولكن دعوة مؤتمر لاغوس كانت من أجل العمل لتأييد كفاح الشعب الافريقي وذلك لتحقيق مصالحه المشروعة ولا تخان اجراءات لقطع كل الاتصالات مع جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة ، فاننا نأمل ان تتخذ هذه الجمعية اجراءات محددة

نحو الانتهاء من وضع اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الميادين الرياضية ، كما دعا الى ذلك القرار الذى تمت الموافقة عليه في الجمعية العامة في العام الماضى في دورتها الحادية والثلاثين . ان آمال وأمني المجتمع الدولي في أوائل عام ١٩٧٧ العام الذى أظهر تقدما له جدواه نحو التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط ، قد تأثرت بدرجة خطيرة نتيجة للتطورات التي وقعت مؤخرا في الاراضي العربية المحتلة ، ان اعتراف حكومة اسرائيل بالمستوطنات التي اقامها المواطنون الاسرائيليون في الاراضي المحتلة ، يرقى الى مرتبة الضم ، ويدعم الآراء التي تعتنقها الكثير من الدول ، من أن سياسة اسرائيل الاساسية في الشرق الاوسط هي سياسة توسع اقليمي . ان الحصول على الاراضي بالقوة غير مقبول كلية لحكومة بلادي . وما زالت جامايكا تعتبر ان تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اساسا لاية تسوية في الشرق الاوسط . ونعتبر ان مشاركة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني مطلب لاغنى عنه من أجل نجاح استئناف مؤتمر جنيف للسلام .

ومما يبعث على التشجيع ، الدلائل الاخيرة على سياسة اكثر عدالة نحو مشكلة الشرق الاوسط من جانب احدى الدول العظمى ، وهي تتضمن الاعتراف بالحقوق التي لا تنازع للشعب الفلسطيني ، ومن الضروري اكثر من اى وقت مضى ، ان ييذى اطراف النزاع ضبط النفس في اعمالهم ، وأن يعترفوا ببعضهم البعض ، ويحق الفلسطينيين في وطن قومي ، ويوجود دولة اسرائيل ، والا فان القوة الدافعة لاستئناف محادثات السلام ، ستضيع ويتوه العالم مرة اخرى في أزمة عالمية خطيرة .

ان الموقف في قبرص يشكل مشكلة طويلة ، لان هذا البلد المستقل الصغير وغير المنحاز مازال مقطوع الاوصال عن طريق الاحتلال بقوات عسكرية اجنبية . لذلك يتعين على الامم المتحدة ان تجدد جهودها للتشجيع على ايجاد حل في صالح شعب قبرص ، وذلك عن طريق استئناف عاجل لمحادثات مجددة بين الجاليتين وانسحاب القوات الاجنبية .

ويبدو ان اكثر المنجزات ايجابية في العام الماضي، هي النتيجة الناجحة للمفاوضات الخاصة باتفاقية جدية بشأن قناة بنما ترضي الامني المشروعة لحكومة وشعب بنما . ان تسوية هذه القضية الطويلة ، هي بشرى خير ، لمستقبل العلاقات في نصف الكرة الغربي ، ونأمل باخلاق - بفضل هذه الروح الجديدة للتفاهم - امكن التوصل الى التعاون الذي يؤدي الى حل المسائل الاخرى المتعلقة في اجزاء اخرى من العالم .

وبصفة خاصة ، فاننا نتطلع في نصف الكرة الغربي الى حل عادل لقضية بليز ، فلقد حـرم شعب بليز لفترة طويلة من تحقيق حقوقه المشروعة . ان المحادثات التي جرت في اوائل هذا العام لم تأت بأية نتائج مجددة من أجل تحقيق السلم والأمن لبليز . وفي نفس الوقت توجد أدلته تبعت على الخوف من أن بلدانا معينة كانت تمد بعض الجهات بالاسلحة لاستخدامها ضد بليز . وعلاوة على ذلك ، فان الاحداث التي تبعت تحريك القوات ضد بليز في اوائل هذا العام ، تدل دون شك على أن الموقف يشكل خطرا متزايدا يهدد السلم الدولي .

وفي هذه الظروف تود حكومة بلادي أن تؤكد أنه يجب على الامم المتحدة أن تتصرف الان لكي توجد ضمانات دولية ملائمة لاستقلال بليز ، مع المحافظة على وحدة وسلامة اراضيها . فاذا لم تستطع الامم المتحدة أن تكفل حق الاستقلال لبلد صغير . أعزل عن طريق تقديم مثل هذه الضمانات ، اذن فانها ستكون بعيدة كل البعد عن القيام بمسؤولياتها كاملة ازاء المجتمع الدولي . ان تخفيف التوتر في العالم ودعم السلم والأمن الدوليين ، يرتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم الكبير في ميدان نزع السلاح . ولازلنا نشهد تصعيد سباق التسلح ، الذي وصل فعلا الى ابعاد مخيفة . فالاسلحة الجديدة المتقدمة ذات الدمار الشامل يجرى تطويرها لكي تضاف الى ترسانات السلاح المكسدة . ومع استمرار انتشار الاسلحة النووية تزداد التوترات وخطر دمار نووي يصعب اكثر فرعا . ولم يتم أى تقدم طوال العام الماضي حول عقد اتفاقية للحظر الشامل للتجارب، والقضايا الاخرى ذات الاولوية العليا في ميدان نزع السلاح .

ونحن نحث الدول الكبرى على أن تلتزم بمحاولات اكثر نشاطا نحو هدف نزع السلاح العام والكامل . ان السير خطوة في هذا الاتجاه سيؤدي الى خفض ميزانيات التسلح واستخدام الاعتمادات التي توفر منها لتقديم مساعدة دولية للبلدان النامية . وفي هذا الاطار ، أود أن أركز على أن سباق التسلح لا يتفق مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للعالم النامي . ومما يدعو الى الأسف ان النفقات السنوية التي تزيد على ٣٠٠ بليون دولار تستخدم لانتاج أدوات الدمار بطريقة قائمة على التبريد .

ولكن لا يجب أن نكف عن الامل ، فالدورة الاستثنائية حول نزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٧٨ تتيح فرصة لتناول جديد لهذه القضية . وان حكومة بلادي تتطلع الى دورة مكثفة يمكن أن توفر قوة دافعة جديدة نحو نزع السلاح العام والكامل تحت اشراف دولي فعال .

ان قضية حقوق الانسان اساسية لكل المعنيين ، وهي تقف خلف كل جهودنا لحل القضايا الملحة الان أمام الجمعية العامة ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، أو نسميها قضايا انسانية . وان المبادئ الأساسية لمواد وأهداف الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هي التي توجه بحثنا وخطانا ، ونحن نسعى من أجل تحقيق العدالة والسلم في كل أنحاء العالم . ولا يجب أن ننسى اطلاقاً أن المحادثات الجارية بشأن حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة وخارجها ، انما تجرى في وقت تزداد فيه حدة الأزمة في الجنوب الافريقي ، نتيجة للانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان ، وهو أسوأ ما حدث في هذا المجال في عالمنا اليوم .

ان هذه المناقشات حول حقوق الانسان تثير مسائل بالغة الحساسية وواسعة المدى ، لأن هناك مفاهيم متنوعة لحقوق الانسان . فهناك تركيز على ناحية من حقوق الانسان ، في مواجهة عدم التركيز على نواح أخرى ويختلف ذلك من أمة لأخرى . وبالنسبة لبعض الأمم ، فان الحقوق المدنية والسياسية للفرد ، مثل حق حرية الانتخاب وحرية التعبير عن الرأي وحرية الانضمام للتنظيمات والاتحادات ، يجب أن تعلق . وبالنسبة لبعض الامم الاخرى ، فان الحق في الغذاء ، وفي المأوى ، وفي الصحة ، وفي العمل ، هي أكثر حقوق الانسان الحاحاً وضرورة . ان الدول الاعضاء في هذه المنظمة تسعى بقوة نحو تحقيق السعادة الانسانية في جملتها . وفي البلدان النامية فان الكفاح من أجل تحقيق ذلك كله ، يصبح أهم النواحي التي تقتضي تضافر الجهود الوطنية .

وبالنسبة للبلدان النامية التي تمثل قطاعاً عريضاً من العالم . فان تاريخ الاستعمار السابق فيها والاحتلال الاجنبي لها والسيطرة عليها ، كل ذلك قد ادى حرمان الجماهير في معظمها من حقوقها الانسانية والمدنية والسياسية والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية . وكانت هذه هي تجربة بلادى . *

ان التحدي الضخم الذي يواجهنا هو كيف ندفع هذه الحقوق قدماً الى الأمام حتى يتمتع بها كل المواطنين دون التضحية بحق على حساب الاخر . وان جامايكا لا تخشى ضخامة هذه

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

المهمة ، فالثورة الاشتراكية التي نعيشها الان تقوم على الاحترام الديمقراطي للحقوق السائدة في القانون وحماية الحقوق والحريات الفردية . وسنواصل الدفاع عن ذلك ، ليس فقط داخل حدودنا ، ولكن على الصعيدين الوطني والدولي .

ونحن نسجل بارتياح وسرور ، ان سياسات حكومة بلادي في مجال اصلاح القانوني وبنائها المؤسسات ستمكن قطاعات كبيرة من سكاننا ، مثل النساء ، والشباب ، وخاصة الاطفال غير الشرعيين ، لكي يحتلوا مكانة عادلة في مجتمعنا تلك التي حرّموا منها لعدة قرون . كما أن التزامنا بالقضاء على الفقر يحتل أعلى مرتبة من الاولوية ، وهذا يحتاج لتسخير كل مواردنا البشرية والطبيعية . ولهذه الكيفية فقط نستطيع أن نقوم بمسؤولياتنا ازاء جماهير الشعب ، وهي تعلن مطالبها الحققة للتمتع بالكرامة الانسانية . ولكن الضغوط على الموارد الوطنية للقيام بهذه المسؤوليات تعتبر من بين التحديات الشائكة التي تواجه غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ولسوء الحظ ، فان البلدان النامية ، والتي تنظر نظرة جادة الى التزاماتها لتحويل الموارد الى تلبية احتياجات المحرومين ، نجد قدرا قليلا من التعاطف أو التفهم من البلدان المتقدمة وبعض المؤسسات الدولية . فاذا كرّسنا الموارد المحلية أساسا لتلبية هذه الاحتياجات ، فانه يتعين علينا البحث عن مساعدة خارجية من مؤسسات النقد الدولية التي تتجاهل أو تقلل من قيمة الأهداف الاجتماعية وتطبق معايير بالية صارمة ، وتعتبر أن حكوماتنا قد بددت مواردنا ، وتقدم قروضا محدودة بشرط الحد من البرامج الاجتماعية الحيوية ، كل ذلك يتم تحت اسم الاساليب المالية السلمية .

واننا ونحن نقرب من الذكرى السنوية الثلاثين لاعلان حقوق الانسان ، فقد حان الوقت لكي نفكر في الاحتياجات الانسانية العريضة التي حددتها ذلك الاعلان ، والطبيعة المعقدة لمهمة تلبية تلك الاحتياجات حتى على الحد الأدنى . واكثر النواحي المعقدة التي لم تحل من هذه المهمة حتى اليوم هي العلاقة بين الحقوق المدنية والاقتصادية .

ان الحاجة للبحث عن تحليل شامل لحقوق الانسان ، واثار التكافل هي القضايا التي تأمل حكومة بلادي أن تلقي الاهتمام الكافي من هذه الجمعية .

وتأمل حكومة جامايكا في اننا نستطيع ، في الاسابيع القادمة ، ان نركز تفكيرنا على مقدرة الأمم المتحدة في دفع حقوق الانسان الى الأمام ، مسترشدة بالاعتراف المتنامي بأن البحث الجاد الحالي عن العدالة الاقتصادية الدولية هو عملية تنطوي على عناصر عميقة لتحقيق كل مجالات احترام حقوق الانسان لفالبية سكان العالم .

طالما ان ثلثي البشرية يعيش على حد الكفاف فسيكون هناك استمرار في الأزمات والتوترات في كل انحاء العالم .

ان مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد نبع من الحاجة الى التزامن او ادماج العلاقات الاقتصادية والسياسية في اطار قائم على مفهوم وحيد من أجل التنمية العالمية التي تعود ثمراتها على كل البلدان والشعوب .

ومنذ الدورة الاستثنائية السادسة لم يحرز الا تقدم قليل نحو اقامة النظام الجديد ، ومجرد قبول هذا المفهوم كان بطيئا ، لأن البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي قد تمسكت بعنناد بالماضي ، ومع وجود استثناءات قليلة فان المؤثرين على الرأي العام في تلك البلدان يقصرون في حق بلدانهم ، وذلك لأنهم لا يعلمون شعورهم ضرورة احداث تغييرات في العلاقات بين الأمم الفنية والأمة الفقيرة ، ونحن في البلدان النامية لن نواصل العيش ونحن نعاني من نظم تقوم على الاستغلال في اطار نظام بال في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان الامم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن فيه معالجة المشكلات الدولية بطريقة شاملة ، على أمل ايجاد حلول لصالح المجتمع الدولي بأسره . وفي المجال الاقتصادي ، فان نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي أظهرت بجلاء عمق معالجة هذه المشكلات على أساس مشاركة عدد محدود من البلدان خارج الامم المتحدة . ومع ذلك يجب ان نهتم بمقدرة نظام الامم المتحدة على ان تعالج بفاعلية موضوع اعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي .

وليس كافيا ان نؤكد من جديد وجوب اتمام المفاوضات بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد داخل اطار منظومة الامم المتحدة . كما يجب ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بوضع هيكل النظام للقيام بالمفاوضات ولرصيد تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها ، والاتفاقيات التي يتم التوصل اليها .

هنالك مجالات ثلاثة تحتاج الى تناول جديد من الامم المتحدة ، أولها ، يتعلق بنقل

الموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

ان فترة السنتين التي انقضت منذ عام ١٩٧٥ ، كانت يجب ان تشهد التنفيذ الكامل لقرار

الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة ، على ان يتم انسياب الموارد المالية الى البلدان

الناسمة ، بشكل متوقع ومستمر ومتزايد . وبدلا من ذلك وجدنا حججا حول تعريف مساعدات التنمية الرسمية ، وايضاهاات مكررة من جانب بلد متبرع أو آخر فشل في تقديم التزامه من التبرعات الاختيارية ، ووجدنا محاولات لتقييم الاهداف الماضية للتبرعات الخيرية لعشرات السنين المقلدة .

لقد حان الوقت للنظر في موضوع نقل الموارد في أوسع آفاقه وذلك حتى نرقب تحرك الموارد بشروط ميسرة . ونأخذ في الاعتبار النمو السنوي في انسياب الموارد من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية . ومان الوقت لكي نتخلى عن النداءات السنوية ووقف الاتجاه نحو تقديم الحسنات ويحث الاقتراحات العديدة الخاصة بنقل الموارد ، والتفاوض بشأن التزامات بشأن هذا النقل .

ومالم تقتنع حكومة بلادي بأن الأجهزة القائمة حاليا في منظومة الامم المتحدة سوف تستخدم فورا لنقل الموارد ، فنقترح ان تقدم اقتراحات اكيدة لانشاء لجنة معنية بنقل الموارد تمثل فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ويجلسون معا الى مائدة مفاوضات ويتباحثون بطريقتة جادة حول نقل الموارد .

والمجال التالي الذي تعتقد حكومة بلادي انه يحتاج الى عمل من جانب الامم المتحدة هو اجراء اصلاح نقدي دولي . فلفترة طالت جدا ظل النظام النقدي العالمي تحت سيطرة قلّة من الدول الكبرى . وتمت الدراسات الفنية المفصلة وصدرت التوصيات الخاصة باصلاح نظام بريتون وودز ، ولكن تنفيذ ذلك تؤخره بلدان لديها السلطة في تغليب مصالحها الوطنية أو الجماعية الضيقة على مصالح المجتمع العالمي بما لذلك نتائج خطيرة على اقتصاديات البلدان النامية . وحتى هذه الاقتراحات لا تفي باحتياجاتنا بالكامل . وعلاوة على ذلك فان المبادئ والممارسات المعمول بها في صندوق النقد الدولي لا دارة السيولة الدولية لن تلبي مطالب نظام عالمي متغير .

وحكومة بلادي مقتنعة بأن اصلاح النقدي الذي سيتم لن يكون ملائما لا في مداه ولا في معدله انا بقيت عملية اصلاح تحت سيطرة مجلس محافظي الصندوق الحاليين . وتقترح حكومة بلادي لذلك ان تقرر الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين انشاء لجنة مخصصة بالاصلاح النقدي الدولي ، توكل اليها مهمة طلب تقارير عن التدابير قيد النظر في الصندوق ، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذها وتشجيع وتوجيه عملية اصلاح النقدي الدولي . والمجال الثالث الذي تحتاج الامم المتحدة الى تناول جديد فيه ، يتعلق بالطاقة . هناك عدة عوامل تشير الى الطابع الملح لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لمعالجة هذا المجال الحساس .

هذه العناصر تتضمن الحاجة الى محافظة فعالة على النفط والغاز الطبيعي والحاجة الى مضاعفة البحث عن احتياطات جديدة للطاقة ، والحاجة الى ضمان اختيارات الاستثمار في تنمية مصادر بديلة للطاقة تعكس استراتيجيات رشيدة في البلدان النامية ؛ والحاجة الى ضمان البحث الملائم في اشكال الطاقة التي تستغل الطاقة الشمسية ومصادر الرياح وغيرها ؛ والحاجة الى مساعدة فنية ومالية للاستثمارات القائمة على مخاطر في استكشاف مصادر الطاقة وتنمية الموارد المعروفة . كل ذلك ، يجب النظر اليه في اطار توفير الطاقة على نطاق عالمي . وبالإضافة الى ذلك فالعلاقة الوثيقة بين موضوع الطاقة وهين التنمية يجب الاعتراف بها باستمرار . والدراسات التي تمت بواسطة الام المتحدة بنا على طلب الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . لا يمكن ان تلبي هذه الحاجة الملحة .

فيما يتعلق بالمساعدات المالية ، والمؤسسات المالية الدولية ، وخاصة البنك الدولي ، يجب ان تتوفر لها الموارد الملائمة لكي تلبي بصفة خاصة احتياجات النقص في الطاقة في البلدان النامية . لذلك ، فان حكومة بلادي تقترح اجراء مشاورات اثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، بغية اقامة مؤسسة واحدة تقدم التعاون التقني والفني بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في استكشاف وتنويع مصادر الطاقة ، ونقل التكنولوجيا الخاصة بها . وتهدف المشاورات الى اكتشاف الصورة والمهام التي يمكن ان توكل لمثل هذا الجهاز . ان المفاوضات المستأنفة حول الصندوق المشترك من المفروض ان تبدأ بعد أسابيع قليلة ، ومن الضروري الوصول الى اتفاق مكر حول انشاء الصندوق في اطار البرنامج المتكامل للسلسلة الاساسية .

وثمة حدث قادم له أهمية رئيسية ، ألا وهو الاجتماع الوزاري لمجلس التجارة والتنمية ، لاستعراض التدابير بشأن الديون ، وما يرتبط بذلك من مشاكل مالية وانمائية في اقل البلدان نموا في البلدان الجزرية النامية ، وفي البلدان النامية غير الساحلية . وفي هذا المجال كلفت الجمعية العامة الاجتماع الوزاري القادم بمهمة محددة للوصول الى اتفاق بشأن تدابير محددة لتقديم حل فوري لمشكلات الديون للبلدان النامية .

ان التقدم في هذين الاجتماعين سيراقب عن كثب من جانب البلدان النامية ، وسيشكّل اختباراً للتفاهم العريض الذي تركز عليه البلدان متقدمة النمو . وكذلك التزامها الضمني بأن تتفاوض بجدية في منظومة الأمم المتحدة وخاصة حول المسائل المتعلقة بالتغيير الهيكلي المتصل بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وانشائه . ولقد قدمت اقتراحات شاملة منذ وقت طويل من مجموعة السبعة والسبعين حول هذه القضايا الحساسة ، ونحن نتطلع الى دراسة بناءة من جانب البلدان متقدمة النمو لهذه الاقتراحات الهامة .

ثمة مجال آخر نعتبره ذا أهمية أساسية من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ألا وهو المؤتمر الدولي لقانون البحار . ان اتفاقاً دولياً حول التوزيع العادل لموارد قاع البحر طال أمده ، وانني أحث كل المشاركين فيه للعمل بطريقة جادة نحو انجاح المؤتمر في دورته القادمة في آذار/مارس من عام ١٩٧٨ . وتتطلع جامايكا الى استضافة مقر الهيئة الدولية لقيعان البحار .

لقد تابعت جامايكا باهتمام كبير عمل اللجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة .

ولقد لاحظنا بقلق النشاط المتناقض للبلدان متقدمة النمو في عمل اللجنة وخاصة فيما يتعلق بزيادة مقدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة لتلبية المطالب الخاصة باقامة النظام الجديد . لذلك ، فان جامايكا ستكون مهتمة اهتماماً كبيراً بالاجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في هذه الدورة في ضوء التقرير المرتقب الذي ستصدره اللجنة المخصصة .

اننا نشدد على الحاجة المطلقة للهيكل الرشيدة للتنمية والعمليات التي يمكن أن تخدم المجتمع الدولي بطريقة أفضل ، فهي حيوية وضرورية وانما كانت فعالة وتتعلق بالمنشود فانها يمكنها أن تسعدنا كثيراً في عملنا . ان القضايا المدرجة في جدول أعمالنا وعلى سبيل المثال سباق التسلح ، طبيعة النظم العنصرية ، الشرق الأوسط ، واعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي الذي سيستولي على اهتمامنا خلال الأسابيع القليلة القادمة . كل هذا يحتاج الى الكثير من المهارات في الكفاءة المؤسسية والمهارة الدبلوماسية .

بالأمس ، فاننا كوزراء خارجية للدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين أكدنا من

جديد اصرارنا على القضاء على الشرور التي أبتليت بها الانسانية ردحا طويلا . وأكدنا مرة أخرى ، في صوت واحد ، المبادئ التي يجب أن يسترشد بها المجتمع الدولي في هذه الجهود . ان الوقت يمر . ومزيد من التعطيل وأي تعطيل آخر سينطوى على كوارث . وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يعمل الآن وأن الفشل في ذلك يهدد كل البشر بالخطر ، ومهمتنا هي تحسين أحوال كل الرجال وكل النساء حاليا ومن سيكونون بعد ذلك على ظهر هذا الكوكب . هذه هي مهمتنا ، بسيادة في قولها ، صعبة في تنفيذها . ونحن ان نذكر هذه الحقيقة ، نجدد ايماننا في منظمة الأمم المتحدة لخدمة البشرية . وفي الوقت ذاته ، ستواصل تحديها وتحدي أنفسنا للوفاء بالمهمة النبيلة .

السيد أغوستسون (ايسلندا) (الكلمة بالانكليزية) : عند بداية كل دورة من دورات الجمعية العامة كل عام ، وطبقا للتقليد المتبع ، نقوم باستعراض التطورات الهامة في مجال العلاقات الدولية في كل دورة من دورات الجمعية العامة . وانني أود أن أقوم بهذا ، فأعرض وجهة نظر ايسلندا فيما يتعلق بالأحداث الدولية التي حدثت في الاثنى عشر شهرا الماضية وسوف اتناول باختصار الصراعات والتعاون والعمل المستمر لتحسين أحوال البشرية .

لكنني أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني ان أنضم الى زملائي في تهنئتكم - ياسيدي - بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان اشتراككم الفعال في عمل المنظمة باسم بلادكم معروف وسيساهم - بدون شك - في نجاحنا في علاج المشاكل المدرجة في جدول الأعمال .

اسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تهنئتي لسلفكم سعادة السفير شيرلي اميراسنخ ، للسياسة الحكيمة والفعالة التي عالج بها المهام الصعبة التي واجهتها الجمعية العامة في دورتها السابقة وأود أن أعبر مرة أخرى عن امتنان بلادي بمساهمته في الجهود التي بذلت لتأمين انجاح الأعمال المعقدة لمؤتمر قانون البحار .

ان بيننا الآن عضوين جديدين في الأمم المتحدة ، هما جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي . وانني لسعيد للغاية ان أرحب بهما في هذه الجمعية . وانني لوأثق أن تعاونهما ومساهمتهما في أعمال منظماتنا سوف يكون لهما أكبر الفائدة .

ان الأمين العام السيد كورت فالدهايم ومعاونه ما يزالون يواصلون بذل الجهود الكبيرة باسم الأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلم والقيام بالمهام الموكلة اليهم . واسمحوا لسي أن أقدم امتناننا وشكرنا واحترامنا للأمين العام ولمعاونه ، وأن أؤكد له تأييدنا الكامل الآن وفي المستقبل .

ان العام الذي مضى منذ التقينا في هذه القاعة في الدورة السابقة ، لا يمكن أن نقول بأنه تميز بمنجزات كبيرة في مجال العلاقات بيد أنه حدث فيه نكسات غير كبيرة ، لذلك فانه يمكن أن يقال ان التطورات في اجمالها كانت ايجابية . ولا بد أن نذكر في هذا الصدد أن المعارك التي جرت مؤخرا في القرن الافريقي تعتبر استثناء من هذا ؛ وانه لما يعتبر من قبيل المأساة أن تتحول النزاعات - أيا كان سببها - الى صراعات دموية مسلحة دون مراعاة للأرواح أو المآس البشرية .

ان المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة كبيرة ومعقدة وأحيانا حساسة وخطيرة ، ويعتبر حلها مسألة بقاء للمدنية في العالم ، كما نعلم ذلك اليوم .

لقد منحنا ميثاق الأمم المتحدة القاعدة التي يمكن أن نبني عليها جهودنا للتوصل الى حلول المشاكل التي تواجه العالم ، وهذه المنظمة هي الأداة التي يجب أن نستخدمها في تلك الجهود . انه من السهل أن نلقي اللوم على منظمنا وأن نقول أن هناك فروقا كبيرة في تطور مؤسساتنا من ناحية ، والتطورات في العلاقات الدولية ، والتقدم العظيم في التكنولوجيا من ناحية أخرى ، لقد قلت ذلك من قبل وسوف أكرره هنا : انه ليس هناك أية منظمة أكبر من الأعضاء الذين يشكلونها . ان لدينا منظمنا وعلينا أن نستخدمها لتحقيق الأهداف الواردة في الميثاق . وهناك - دون أي شك - حاجة الى ادخال بعض التغييرات المؤسسية لأسباب تتعلق بفعاليتها وميزانيتها ولكننا لا نرى الآن أية ضرورة لتنقيح الميثاق في الوقت الحاضر .

وهناك مثل في ايسلندا يقول بأن من لا يجيد التجديف ينحى باللائمة على المجداف ، وعند ما تكون هناك اعتبارات سياسية داخلية أو سوء للنية ، فانها قد تمنع من معالجة مشكلة ما أمام الأمم المتحدة ، فقد تسمع أصواتا تحمل مسؤولية هذا الفشل على المؤسسات الدولية . ولكنني أقول - مرة أخرى - بأنه لدينا أداة يجب أن نستخدمها وفقا للميثاق للمحافظة على السلم في العالم .

عند ما قلت بأن لدينا مشاكل خطيرة يجب مجابتهها ، فكرت أول ما فكرت في سباق التسلح الذي يزداد ، وفي خطر انتشار الأسلحة النووية ، والتجارة في المواد المنشطرة والمشعة وانتاج الأسلحة الذرية الجديدة وأسلحة الدمار الشامل سواء كانت ذرية أو كيميائية أو بيولوجية . بعد بضعة أيام فان اتفاق حظر انتشار الأسلحة الذرية الأول بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيتم . ان هذا حدث هام ، وقد أعلن الطرفان أنهما سوف يحترمان أحكام هذا الاتفاق وسوف يتابعان جهودهما من أجل التوصل الى اتفاق جديد حول الحد من انتشار الأسلحة الذرية .

وفي رأينا أنه من الضروري جدا أن تصل هاتان القوتان الى اتفاق في هذا الموضوع ، وأن يتم احراز تقدم في المناقشات الاقليمية المتعلقة بنزع السلاح بقصد توسيعها ومددها الى مناطق أخرى .

ان الاتفاقيات في مجال نزع السلاح بين القوتين يجب أن تشكل أساسا لعهد ما نسميه بالانفراج الدولي ، ان أنه في الوقت الحاضر ليس هناك أي بديل لسياسة الانفراج الدولي في العالم . وان كل الجهود يجب أن تبذل على جميع المستويات من أجل تشجيع هذه السياسة . واننا نهنيء أنفسنا ان ، بالنسبة لنتائج العمل الأولى الذي تم في بلغراد ، واجتماعات المتابعة التي تلت مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي سوف تظهر في أيام قادمة ، وانني أعتبر أن هذه خطوة هامة في الاتجاه السليم .

ونظرا لقوة التدبير الكبيرة للأسلحة الذرية ، يجب أن نشدد على أهمية الأسلحة الكلاسيكية التقليدية أيضا والتي تزداد تجارتها . ويجب أيضا مراقبة هذه التجارة ووضع القيود لها بأسرع ما يمكن سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي .

ان انتشار الأسلحة الذرية يجب أن نضع حدا له وأن تدعى جميع الدول للاسراع بالتوقيع والتصديق على اتفاق عدم انتشار هذه الأسلحة .

كما أنه يجب - أيضا - مراقبة تجارة المواد المنشطرة لأهداف سلمية من أجل ألا تستخدم لأهداف عسكرية ، وهذه المراقبة يجب أن تصهد الى الأمم المتحدة ، ومن المهم جدا أن نصل الى اتفاق جماعي يمنع اجراء التجارب النووية .

وان وفد ايسلندا سوف يدعم كل الجهود التي تهدف الى انجاح الدورة المقبلة للجمعية العامة التي سوف تدرس موضوع نزع السلاح ، بحيث تجعل منها عنصرا هاما في دعم الأمن والسلم الدوليين .

ان عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان ذو أهمية كبيرة وقد تم تحقيق انجازات كبيرة في هذا المجال ، ولكن هناك أيضا الكثير الذي يجب أن يتحقق . ان تعذيب المسجونين السياسيين بجميع أشكاله يجب أن يمنع . واننا نحتاج الى تعاون كبير من أجل اجراء دراسة دولية وتحقيق دولي لكي نرى ما اذا كانت حقوق الانسان يتم احترامها أو انتهاكها . ويجب اتخاذ اجراءات فعالة من أجل حماية الأبرياء من الارهاب الدولي في جميع أشكاله .

وفي كلمات أخرى ، فان حماية الانسان واحترام حقوقه مازال هي المهمة الأساسية للأمم المتحدة ، وانا أردنا أن نتكلم من الناحية القانونية فان مؤسستنا مشكلة من دول ذات سيادة وعليها أن تعمل من أجل تحسين الأحوال الانسانية .

وحيث يوجد الجوع والبؤس والظلم الاجتماعي فانه لا يمكن أن نتوقع أن يكون هناك تقدم في احترام حقوق الانسان . ولذلك فان التوزيع المنصف لثروات العالم من خلال علاقات اقتصادية دولية متطورة هو القضية الهامة للحقوق الأساسية .

ان ايسلندا تدعم القرارات التي اتخذت فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والحقوق الاقتصادية للدول وواجباتها . ان تطبيق أحكام هذه القرارات يتم ببطء ولكن تم التوصل الى بعض التقدم . ان الحوار بين الشمال والجنوب يجب أن يستمر بجميع أشكاله والدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لم تتمكن من التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بتقييم نتائج أعمال مؤتمر باريس ، ولكننا نأمل من الدورة الحالية أن تبذل جهودا كبيرة في هذا الميدان الهام وأن نتوصل الى اتفاق في الرأي فيما يتعلق بالخطوات المقبلة التي يجب اتخاذها من أجل تأمين التوصل الى نظام اقتصادي دولي أكثر انصافا وتحسين وضع الدول النامية داخل الأسرة الدولية .

ان كل كلام عن حقوق الانسان يقودنا الى الحديث عن التفرقة العنصرية . ان الوضع في جنوب افريقيا مازال خطيرا وان وفد ايسلندا يؤيد كل الاجراءات العملية التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل وضع حد لانهاء التفرقة العنصرية التي تطبقها حكومة جنوب افريقيا ، وكذلك وضع حد للاجراءات التعسفية التي تقوم بها هذه الحكومة . وأود أن أشير هنا الى أنه قد جرى مؤخرًا اجتماع لوزراء خارجية دول الشمال الذي قرر تشكيل مجموعة عمل من أجل دراسة الاجراءات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها ضد جنوب افريقيا .

ونود أن نعرب أيضا عن تأييدنا لجميع الجهود التي تبذل من أجل التوصل الى حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، ولكل عمل يمكن أن يؤدي الى حل هذه المشكلة . ونحن نؤيد العمل في هذا السبيل من أجل تحقيق الحرية الكاملة والاستقلال لهذا البلد بما يتماشى مع القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر عن مجلس الأمن .

ان وفدي يرى وجوب تأييد كل الاقتراحات التي تهدف الى نقل السلطة عن طريق مفاوضات سلمية الى الأغلبية في زيمبابوي حتى يمكن وضع حد للظلم الاجتماعي الذي تألمت منه الأغلبية من قبل الأقلية .

وللأسف فان مشكلة قبرص ليست في طريق الحل ، وان السكرتير العام ومساعديه مستمرين في جهودهم من أجل تقريب وجهات النظر ، ونأمل أن يتعاون الطرفان من أجل التوصل الى حل سلمي . وكما قلت في هذه الجمعية فان أي حل لهذه المشكلة الهامة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على سيادة واستقلال والسلامة الإقليمية لقبرص .

ان أهمية الدور الذي تلعبه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تمت البرهنة عليه في هذه القضية ، وفي أمكنة أخرى من العالم .

ان الموقف في الشرق الاوسط ما يزال خطيرا ، رغم ما يتواجد الان من امل اكبر من ذي قبل في امكان معاودة عقد مؤتمر جنيف . ويجب علينا جميعا ان نأمل في امكان اتخاذ خطوة اولية نحو التفاوض بشأن سلم دائم في هذه المنطقة المضطربة . وأود ان اعيد تأكيد اعتقادي بان اي حل يجب ان يبني على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ومن الجدير بالذكر ان هذين القرارين يتضمنان ان اكتساب اراض باستعمال القوة امر مرفوض ويجب ان تكف اسرائيل عن احتلالها للاراضي التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ ، كما يجب مراعاة سيادة جميع دول المنطقة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وهنا يجب ايضا ان نذكر ان اي حل يجب ان يعترف بحق الفلسطينيين في وطن ، ويجب على الفلسطينيين من جانبهم ان يعترفوا بحق اسرائيل في الوجود . واكثر من ذلك انه من رأى وفد آيسلندا ان الفلسطينيين يجب ان يشتركوا في المفاوضات من اجل حل سلمي وذلك بطريقة يتم وضعها بالتشاور مع الاطراف المعنية .

ان الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٣ ايار/مايو الى ١٥ تموز/يوليد ١٩٧٧ . ويوجد الان امام المؤتمر نص مركب غير رسمي للتفاوض كان قد اعد بمعرفة رئيس المؤتمر ورؤساء اللجان الرئيسية على اساس المناقشات التي جرت في هذه الدورة . وقد تقرر عرض ذلك النص على المؤتمر في دورته التالية التي تبدأ في جنيف في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٨ والتي يتوقع ان تستمر لمدة ثمانية اسابيع . واكثر من ذلك انه من المتوقع ان تعقد الاجتماعات التمهيديّة في فترة ما بين الدورات .

ان النص المعروف الآن على المؤتمر يعزز وضع المنطقة الاقتصادية . وطبقا للمادتين ٦١ و ٦٢ للدولة الساحلية ان تقرر كمية الصيد المسموح بها في المنطقة وكذلك قدرتها في الحصول عليها . وتنص المادتان ٦٩ و ٧٠ على حقوق معينة بالنسبة للدول المتضررة جغرافيا ، ولكن تمشيا مع المادة ٧١ فان هذه الحقوق لا تسرى على حالة الدول التي يعتمد غالبية سكانها على مصايد الاسماك داخل تلك المنطقة . واكثر من ذلك فان المادة ٢٦٩ تستبعد ، من الخضوع لتسوية النزاع مع الغير المقررات الواردة في المادتين ٦١ و ٦٢ - واعني ما قد ذكرته آنفا فيما يتعلق بكمية الصيد المسموح

بها وطاقة الدولة . وعليه فان النص الجديد هو نص مناسب للغاية بالنسبة للدول الساحلية التي عملت سويا بنشاط خلال المؤتمر . كذلك فان النص الجديد قد نقحت فيه المواد المتعلقة بالتلوث والبحث العلمي ومن غير المتوقع ان يؤدي الى اية صعوبات كبيرة .

ومن ناحية اخرى مايزال هناك الخلاف الرئيسي حول المشاكل المتعلقة بالمنطقة الدولية لبحار ، كما ان البلدان الصناعية لا تعتبر ان مصالحها قد لبيت بشكل كاف . ان هذه المشكلات ستكون محل عمل مكثف في الاجتماعات التي تتخلل الفترة بين الدورتين . وسبب الخلافات الكبيرة في وجهات النظر ، فان الدورة القادمة لا يمكن اعتبارها آخر دورة قبل ان يتم التوقيع على اتفاقية ومع ذلك كما سمعنا من قبل في هذه الجمعية فان الآراء تختلف حول هذه النقطة .

ومن رأى حكومة بلادي ان فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة تستند الى قاعدة صلبة في القانون الدولي . وبالطبع سيكون من المفيد ان تتضمنها معاهدة رسمية حول قانون البحار . ومن اجل هذا الغرض يجب بذل جهود مركزية لتسوية نقاط الخلاف الباقية ، وبخاصة في ميدان المنطقة الدولية لبحار . ومع ذلك فمن غير المتوقع ان تضيع الدول وقتا ونفقات بلاحدود من اجل ذلك الغرض .

ولما كان مؤتمر قانون البحار قد تميز بتصميم جميع المشتركين على ايجاد حلول عملية للمشاكل محل البحث ، فانني مقتنع بان كل الدلائل تؤكد امل الوصول الى اتفاق عن طريق اتفاق الرأى ، حول القضايا الاساسية . ومن البديهي ان التشريع هو كل شيء وتزداد فاعلية التشريع كلما كان يوفر بطريقة اوثق ، الاحساس بالعدالة بالنسبة لهؤلاء الذين سيطبق عليهم .

وعليه يحدونا الأمل ان يتم التوقيع على اتفاقية عامة بشأن قانون البحار في العام القادم . ولقد اكدت على ضرورة احترام حرية وحقوق الانسان لكل فرد . وقد اعربت عن الامل ان ينظر الى القوة والعنف باعتبارهما شيئا قد عفا عليه الزمن ، وعن الاعتقاد بان مستقبل الانسانية يجب ان يستند الى التعاون الدولي المستمر حيث يلتقي الجميع على قدم المساواة وحيث تكون اية مساهمة على ضالتها حاسمة .

وعلى هذا النهج ربما امكن لنا ان نحدد المعيار الذي يمكن على اساسه تحديد مدى عظمة ونفوذ الافراد والامم .

وفي رأيي ، تبعا لذلك ، انه في حالات كثيرة من غير الحكمة استبعاد هؤلاء الذين قد
بيد و للوهلة الاولى انهم لا حول لهم ان هؤلاء قد تكون لديهم قوة داخلية خفية لا تستطيع
اكبر قوة ان تقوض منها .
واتمنى ان تكون الامم المتحدة الان كما كانت دائما ، وان تستمر في ان تكون ، قلعة لحقوق
الانسان واستقلال جميع شعوب الكرة الارضية ، سواء كانوا ينتمون الى دول كبيرة ام صغيرة ، قوية
بالمعنى العادي للكلمة ، او اقل قوة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل انغولا ، الذى طلب الكلمة

ممارسة لحق الرد .

السيد فيجيريدو (انغولا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف يقدم وزير خارجية

بلادى لكم ، خلال أسابيع قليلة التهنئة القلبية من جمهورية انغولا الشعبية .

في حديثه بالأمس ، قال ممثل جمهورية الصين الشعبية :

" ان كثيرا من البلدان الافريقية تشعر بالقلق خشية أن يحدث لها غدا ، ما حدث

لأنغولا وزائير بالأمس " . (A/32/PV.13, P.48) .

ان وفد بلادى لا يمكن أن يسمح بهذه الاشارة ، على أن ما حدث في بلادى كان " غزوا عسكريا صحيحا " .

وأود أن أسجل أن جمهورية انغولا الشعبية كانت دولة ذات سيادة منذ حصولها على

الاستقلال . وصحيح انه كانت هنالك " أعمال تخريب ، وتدخل " ولكن المجتمع الدولي يعرف جيدا

مصادر هذا الاضطراب وهم : الامبريالية ، وعملاؤها في جنوب افريقيا . ونظام حكم الأقلية العنصرية

في بريتوريا .

وفي مؤتمر القمة للدول غير المنحازة في كولومبو ، أدین غزو جنوب افريقيا لجمهورية أنغولا

الشعبية بشدة . وأعرب الاعلان الذى صدر عن ذلك المؤتمر عن التأييد القوي لانغولا ، ولسيادتها .

حتى في مجلس الأمن ، للمرة الأولى في تاريخه ، جرى الحديث حول ادانة تدخل نظام الحكم

العنصرى الامبريالي في جنوب افريقيا في جمهورية انغولا الشعبية .

وبناء على طلبنا ، فان بعض أصدقاءنا ، وفي الواقع أصدقاء العالم الثالث ، وجميع حركات

التحرر قد ساعدونا . ونحن نأمل ، من أجل مصالحنا ومن أجل مصالح العالم الثالث أن يتوفر هذا

التعاون لكل كفاح من أجل التحرر وللمساعدة على اعادة تعمير وبناء البلدان التي حررت نفسها من

اغلال الامبريالية والاستعمار ، ولتأييدها ضد أخطار الامبريالية . ويحق لوفا بلادى أن يشعـر

بالفخار لأصدقاءنا ، وأن يشكرهم على ذلك . ويؤكد وفد بلادى من جديد حقيقة كوننا دولة مستقلة

ذات سيادة . لقد حارب شعب انغولا أطول حروب تحرير في أى مكان ، وهو لن يسمح بتدخل في

شؤونه الداخلية من جانب أية دولة . ونحن نرفض محاولات اثاره الشكوك حول سيادتنا ، وحول أولئك

الذين حاربوا الامبريالية والاستعمار الجديد .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٥

A/32/PV.15

116